مجلة ساحل المعرفة للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Sahel Almarifah Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن الاكاديمية الليبية فرع الساحل الغربي
المجلد الثاني – العدد الثانى - 2026 – الصفحات (17-46)

إدراك الشباب الليبي لفرص المشاركة الاقتصادية في ظل التحولات الديمغرافية وغياب فرص العمل" دراسة حالة منطقة الجبل الأخضر"

أسماء فرحات محمد [1]، منى عطية منصور [2]
[2 ،1] قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عمر المختار
البريد الالكتروني: asms.farhat@omu.edu.ly

مخلص البحث:

تُعد مشاركة الشباب في النشاط الاقتصادي من القضايا الأساسية المرتبطة بالتنمية والاستفادة من التحولات الديموغرافية، إلا أن سوق العمل الليبي يواجه تحديات تحد من قدرة الشباب على الانتقال إلى العمل المستقر والمنتج. وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين طموحات الشباب وواقع سوق العمل، مع ضعف استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل، وتفضيل القطاعات الخدمية، ووجود فجوات في التأهيل والمهارات، إلى جانب ضعف الدعم المؤسسي والتفاوت المكاني في توزيع الفرص. وهدفت الدراسة إلى تحديد مستوى إدراك الشباب الليبي في منطقة الجبل الأخضر لفرص سوق العمل، وتحليل توجهاتهم القطاعية، وتقييم مدى ملاءمة تأهيلهم ومهاراتهم لمتطلبات السوق، وتحديد دور السياسات الحكومية والمعوقات المكانية والتنموية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام استبيان إلكتروني مكون من 24 فقرة موزعة على خمسة محاور، واستهدفت عينة عشوائية من 414 من الشباب في منطقة الجبل الأخضر، مع تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. وتناولت المحاور: إدراك فرص سوق العمل، والتوجهات وتفضيل القطاعات الوظيفية، وملاءمة التأهيل والمهارات، ودور السياسات الحكومية والبرامج الداعمة، والمعوقات المكانية والتنموية. وأظهرت النتائج ارتفاع إدراك الشباب لصعوبات الوصول إلى العمل وتأثير العلاقات والعمالة الأجنبية، وميلاً قوياً نحو القطاعات الخدمية، ووجود فجوة بين التعليم ومتطلبات السوق، وضعف تقييم الدعم الحكومي، وارتفاع تأثير التركز الحضري والتفاوت التنموي. وتوصي الدراسة بمواءمة التعليم مع السوق، وتوسيع التدريب التطبيقي، وتحفيز القطاعات الإنتاجية، وتعزيز دعم ريادة الأعمال، وتحقيق توزيع مكاني أكثر عدالة لفرص العمل .

الكلمات المفتاحية: الشباب الليبي؛ سوق العمل؛ التحولات الديموغرافية؛ المشاركة الاقتصادية؛ الجبل الأخضر.

Libyan Youth Perceptions of Economic Participation Opportunities amid Demographic Change and Limited Employment Opportunities: A Case Study of the Green Mountain Region

Asma Farhat Mohammed[1], Mona Attia Mansur[2]
[1,2]Department of Geography, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University
asma.farhat@omu.edu.ly

Abstract

Youth participation in economic activity is a critical dimension of development and an important means of benefiting from demographic change. However, the Libyan labor market faces structural challenges that constrain young people's transition into stable and productive employment. The study problem is reflected in the gap between young people's aspirations and labor market realities, including the limited capacity of the labor market to absorb growing numbers of job seekers, a strong preference for service-sector employment, skills and qualification mismatches, weak institutional support, and spatial

disparities in employment opportunities. This study aimed to assess Libyan youths' perceptions of labor market opportunities in the Green Mountain region, analyze their sectoral employment preferences, evaluate the alignment of their qualifications and skills with labor market requirements, and examine the perceived role of government policies and spatial and developmental constraints. A descriptive-analytical approach was adopted using an electronic questionnaire consisting of 24 items distributed across five dimensions. The target population comprised young people in Al Bayda, with a random sample of 414 respondents. Data were analyzed using SPSS. The five dimensions addressed perceptions of labor market opportunities, employment-sector preferences, qualification and skills alignment, government policies and support programs, and spatial and developmental constraints. The findings indicate strong perceptions of difficulties in accessing employment, a substantial influence of social networks and foreign labor, and a clear preference for service-sector and office-based jobs. The results also reveal a noticeable gap between education and labor market requirements, limited confidence in government employment support, and significant effects of urban concentration and spatial disparities. The study recommends strengthening education–labor market alignment, expanding practical training, supporting entrepreneurship, incentivizing productive sectors, improving employment transparency, and promoting a more balanced spatial distribution of job opportunities.

Keywords: Libyan Youth; Labor Market; Demographic Change; Economic Participation; Green Mountain.

1 | المقدمة

يمثل الشباب أحد أهم مكونات رأس المال البشري في المجتمعات، ولا تقتصر أهميتهم على كونهم شريحة واسعة من السكان، بل تمتد إلى دورهم في تشكيل قوة العمل والإنتاج والابتكار ودعم التحول الاقتصادي والاجتماعي. وتزداد أهمية هذه الفئة في الدول التي تمر بتحولات ديموغرافية واقتصادية متسارعة، حيث يصبح دمج الشباب في النشاط الاقتصادي شرطًا أساسيًا للاستفادة من إمكاناتهم وتحويل الزيادة في السكان في سن العمل إلى فرصة للتنمية بدلًا من أن تتحول إلى ضغط إضافي على سوق العمل. وفي الحالة الليبية، تبرز هذه المسألة بصورة أكثر وضوحًا نتيجة التداخل بين التحولات السكانية، وتغير بنية الاقتصاد، وضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الداخلين الجدد إليه.

ولا يمكن فهم فرص المشاركة الاقتصادية للشباب بمعزل عن طبيعة التحولات الديموغرافية التي شهدها المجتمع الليبي خلال العقود الأخيرة؛ فالتغير في حجم السكان وتركيبهم العمري ومعدلات النمو والخصوبة ينعكس بصورة مباشرة على حجم قوة العمل المستقبلية وعلى الطلب على الوظائف. وتشير دراسة بوشناف (2022) إلى أن التحول الديموغرافي في ليبيا يرتبط بتغير حجم ونمو القوى العاملة، وأن الاستفادة من التحولات في التركيب السكاني تتوقف على مدى قدرة الاقتصاد على استثمارها في الوقت المناسب. ومن هذا المنظور، فإن ارتفاع نسبة السكان في سن العمل لا يمثل مكسبًا اقتصاديًا تلقائيًا، وإنما يصبح فرصة حقيقية عندما تتوافر سياسات تشغيل قادرة على استيعاب هذه القوة البشرية وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية .

وفي المقابل، يواجه سوق العمل الليبي اختلالات واضحة تحد من قدرة الشباب على الانتقال من التعليم إلى العمل المستقر والمنتج. فقد بينت دراسة الهمالي (2025) وجود ارتفاع في معدلات البطالة وتباين مكاني بينها، مع تسجيل مستويات مرتفعة بين الفئات الشابة، وربطت ذلك بتراجع قدرة الاقتصاد الليبي على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد. وتكشف هذه المعطيات أن مشكلة البطالة لا ينبغي النظر إليها بوصفها نقصًا عدديًا

في الوظائف فقط، وإنما باعتبارها نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والديموغرافية والمكانية والمؤسسية التي تحدد حجم الفرص المتاحة وطبيعة الوصول إليها .

وتزداد تعقيدات هذه المشكلة عندما توجد فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. فالحصول على مؤهل جامعي لم يعد كافيًا بالضرورة لضمان الاندماج المهني، خصوصًا عندما لا تتوافق المعارف والمهارات المكتسبة مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية. وتبرز هنا أهمية إعادة النظر في العلاقة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، ليس فقط من خلال تحديث البرامج الأكاديمية، وإنما أيضًا من خلال تعزيز المهارات التطبيقية والمهنية وريادة الأعمال وربط التخصصات بمسارات التشغيل الفعلية. وقد أكدت دراسة أحمد (2025) أن نقص المهارات وضعف برامج التوعية يمثلان من المعوقات التي تواجه توجه الشباب نحو العمل الحر، رغم إدراكهم لإمكاناته كبديل عن الوظيفة التقليدية .

ومن جهة أخرى، لا تتحدد المشاركة الاقتصادية للشباب بحجم فرص العمل المتاحة فقط، وإنما تتأثر أيضًا بتصوراتهم وتفضيلاتهم المهنية. فقد يميل الشباب إلى القطاعات التي توفر لهم قدرًا أكبر من الاستقرار أو الأمان الوظيفي أو العائد المتوقع، حتى عندما تكون القطاعات الأخرى أكثر أهمية من منظور الاقتصاد الوطني. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ليبيا، حيث تكشف الدراسة الحالية عن اتجاه واضح نحو القطاعات الخدمية والأعمال المكتبية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية، وهو اتجاه يرتبط بتصورات الشباب حول طبيعة العمل والجهد والعائد والاستقرار المهني. ومن ثم، فإن فهم البطالة والمشاركة الاقتصادية يتطلب الانتقال من التركيز على «عدد الوظائف» إلى دراسة كيفية إدراك الشباب للفرص المتاحة والعوامل التي تجعل فرصة معينة أكثر جاذبية من غيرها.

كما يمثل البعد المكاني عنصرًا حاسمًا في تفسير التفاوت في فرص المشاركة الاقتصادية؛ فالفرص لا تتوزع بالضرورة بصورة متوازنة بين المدن والضواحي والمناطق الريفية، كما أن القدرة على الوصول إليها ترتبط بشبكات النقل، وتوزيع المؤسسات الاقتصادية، ومستوى الخدمات، وتوافر المعلومات، وإمكانات التنقل. وتزداد أهمية هذا البعد في منطقة الجبل الأخضر، حيث يمكن للتفاوت المكاني بين مناطق الإقامة أن يخلق فروقًا في فرص الوصول إلى العمل حتى بين شباب يمتلكون مستويات متقاربة من التعليم والتأهيل. ولذلك فإن تحليل سوق العمل من منظور مكاني يوفر تفسيرًا أعمق من المؤشرات الكلية للبطالة، لأنه يكشف عن الفروق في إتاحة الفرصة وليس فقط في وجودها.

وفي السياق الليبي، تتداخل هذه الأبعاد مع عوامل مؤسسية واجتماعية أخرى، من بينها فاعلية سياسات التشغيل، ودور المؤسسات الحكومية، وبرامج دعم الشباب، والعمالة الوافدة، والعلاقات الاجتماعية في الحصول على الوظائف. وقد أشارت الدراسة الحالية إلى أن الشباب يدركون وجود تأثير للعلاقات والمعارف في الحصول على العمل، إلى جانب تأثير العمالة الأجنبية وضعف قدرة السوق على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل، وهو ما يجعل إدراك الشباب لسوق العمل أقرب إلى إدراك التحديات منه إلى إدراك وفرة الفرص. كما أظهرت النتائج الميدانية أن 45.4%من أفراد العينة عاطلون عن العمل، وأن 44.0% من العاملين ينخرطون في القطاع الخدمي مقابل 4.8% فقط في القطاع الإنتاجي، بما يعكس اختلالًا واضحًا في التوزيع القطاعي للمشاركة الاقتصادية .

وانطلاقًا من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتحليل إدراك الشباب الليبي لفرص المشاركة الاقتصادية في ظل التحولات الديموغرافية وغياب فرص العمل في منطقة الجبل الأخضر، من خلال الجمع بين البعد الديموغرافي والاقتصادي والمهني والمكاني والمؤسسي. وتسعى الدراسة إلى تجاوز المعالجة التقليدية للبطالة بوصفها مؤشرًا اقتصاديًا مجردًا، نحو تحليل كيفية إدراك الشباب لطبيعة فرص سوق العمل، وتوجهاتهم نحو القطاعات المختلفة، ومدى ملاءمة تأهيلهم ومهاراتهم لمتطلبات السوق، فضلًا عن تقييم دور السياسات والمؤسسات العامة والمعوقات المكانية والتنموية. وبذلك تركز الدراسة على العلاقة بين خصائص الشباب، وبنية سوق العمل، والتفضيلات المهنية، والبيئة المؤسسية والمكانية، بهدف الوصول إلى فهم أكثر واقعية

للتحديات التي تحول دون المشاركة الاقتصادية الفاعلة للشباب، وتقديم أساس يمكن أن تستند إليه سياسات التشغيل والتنمية في منطقة الجبل الأخضر وليبيا عمومًا. وتنسجم هذه المعالجة بصورة مباشرة مع أهداف الدراسة الخمسة وتساؤلاتها المتعلقة بإدراك فرص العمل، والتفضيلات القطاعية، وملاءمة المهارات، والسياسات الحكومية، والعوامل المكانية .

2 | مشكلة الدراسة

يعد الشباب في ليبيا عامة وفي بلدية الجبل الأخضر خاصة ثروة بشرية وطاقة مهمة للتنمية الاقتصادية إلا أن هذه الفئة في المجتمع نواجه تحديات في فرص الانخراط في القطاع الاقتصادي خاصة في ظل التحولات الديمغرافية المتسارعة مما يؤثر على فرص مشاركتهم الاقتصادية خاصة في القطاع الإنتاجي، حيث تكشف المعطيات الأولية للدراسة عن وجود فجوة بين طموحات الشباب وواقع سوق العمل حيث يميل الكثير منهم إلى تفضيل القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية على الرغم من أهمية القطاع الإنتاجي في دعم الاقتصاد الوطني ، كما تبرز معوقات مكانية وتأهيلية تحد من قدرتهم في الانخراط في سوق العمل، وبناء علي ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل العوامل التي تؤثر في إدراك الشباب لفرص المشاركة الاقتصادية وتحديد الأسباب الكامنة وراء تفضيلاتهم الوظيفية وتقييم دور السياسات الحكومية في معالجة هذه القضايا وتطرح هذه الدراسة تساؤل رئيس وهو:

ما هو مستوى إدراك الشباب الليبي (في بلدية الجبل الأخضر) لفرص المشاركة الاقتصادية في ظل التحولات الديمغرافية وغياب فرص العمل؟

وينبثق عنها التساؤلات الفرعية التالية"

1. ما هي توجهات الشباب في بلدية الجبل الأخضر نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة (الخدمية والإنتاجية)
2. ما هي الأسباب الكامنة وراء تفضيل الشباب للقطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية في بلدية الجبل الأخضر.
3. الى أي مدى تتوافق المهارات والتأهيل الأكاديمي للخريجين في بلدية الجبل الاخضر على المتطلبات الفعلية لسوق العمل وما هي طبيعة الفجوة الموجودة.
4. ما مدى موافقة الشباب الليبي عن السياسات الحكومية ودورها المؤسسي في دعم التوظيف وتوفير فرص العمل المتكافئة.
5. ما هو مدى تأثير العوامل المكانية والفوارق التنموية بين المناطق على فرص الحصول على العمل وقدرتهم على الانتقال لأدائه.

3 | أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية

1. تحديد إدراك الشباب في بلدية الجبل الأخضر لفرص سوق العمل المتاحة في ظل التحولات الديموغرافية وغياب فرص العمل.
2. تحليل توجهات الشباب نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة (خدمية -إنتاجية – مكتبية) والكشف عن الأسباب الكامنة وراء هذه التفضيلات.
3. تقييم ملائمة التأهيل الأكاديمي والمهارات التي يمتلكها الشباب مع المتطلبات الفعلية لسوق العمل وتحديد طبيعة الفجوة.

4. تبيان دور المؤسسات الحكومية والبرامج الداعمة في تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب وتشجيعهم على ريادة الاعمال.
5. تحديد أبرز المعوقات المكانية والتنموية التي تؤثر على فرص المشاركة الاقتصادية للشباب في بلدية الجبل الأخضر مثل تأثير مكان الإقامة وتركز الفرص في المدن.

4 | أهمية الدراسة

تتضح اهميه الدراسة في جانبين أساسيين وهما:

- **الأهمية النظرية:** تسهم هذه الدراسة في اثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بقضايا بطالة الشباب في المناطق التي تعاني من ظروف اجتماعيه واقتصاديه معقده كما هو الحال في ليبيا فهي تقدم اطارا تحليليا شاملا يتناول أبعاد متعددة لهذه الظاهرة منها ادراك الشباب لفرص العمل وتفضيلاتهم القطاعية (القطاع العام – القطاع الخاص) ومدى ملائمة مهاراتهم للاندماج في سوق العمل كذلك دور السياسات العامة والمعوقات المكانية وبذلك تعمل الدراسة على سد الفجوة في البحوث المتخصصة التي تربط بين الواقع المحلي الخاص والمفاهيم النظرية العامة لسوق العمل والتنمية البشرية، كما أنها توفر بيانات وتحليلات إحصائية مما يعزز الفهم العميق للتحديات ويساعد الباحثين في بناء دراسات أخرى أكثر عمقًا وتخصصًا في هذا المجال
- **الأهمية التطبيقية:** تقدم هذه الدراسة تحليلات علميه لصناع القرار والجهات المعنية بالتخطيط في سياسات التشغيل والتنمية في ليبيا عمومًا وفي منطقه الجبل الاخضر خاصة، فالنتائج التي ستتوصل إليها الدراسة يمكن أن تستخدم كأساس لتصميم برامج تدريبية وتأهيلية موجهة تتناسب مع احتياجات سوق العمل الحقيقية وتلبي طموحات الشباب كما انها تساعد على توجيه المؤسسات التعليمية لتطوير مناهجها بما يوافق المهارات المطلوبة لسوق العمل وبالتالي يمكن أن تساهم في وضع استراتيجيات فعاله لمكافحة البطالة وتقليل الآثار السلبية لظاهرتي العمالة الوافدة والواسطة في التوظيف، كما تعد الدراسة بمثابه دليل للشباب أنفسهم لفهم سوق العمل وتحديد مساراتهم المهنية بشكل أكثر واقعيه وفاعليه مما يعزز فرص هم في الحصول على وظائف مستقرة ومنتجه

5 | الدراسات السابقة

تناولت الأدبيات خلال السنوات الأخيرة قضية فرص العمل لدى الشباب من زوايا متعددة، شملت التحولات الديموغرافية، والانتقال من التعليم إلى العمل، وملاءمة المهارات، والتفضيلات المهنية، وريادة الأعمال، والسياسات العامة، والتفاوتات المكانية. فقد هدفت دراسة Betcherman and Khan (2018) إلى استعراض آفاق تشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب في أفريقيا وتحليل السياسات والتدخلات الرامية إلى تحسين فرص العمل، وكشفت أن النمو السريع في أعداد الشباب يمثل فرصة ديموغرافية يمكن أن تتحول إلى عائد اقتصادي إذا تزامنت مع خلق وظائف منتجة وسياسات تشغيل فعالة، في حين أن استمرار البطالة ونقص الوظائف الملائمة قد يحول الزيادة السكانية في سن العمل إلى تحدٍ تنموي. وتكتسب هذه النتيجة أهمية بالنسبة للدراسة الحالية، التي تنطلق من العلاقة بين التحولات الديموغرافية وقدرة سوق العمل الليبي على استيعاب الشباب .

وفي السياق نفسه، هدفت دراسة Li et al. (2018) إلى تحليل عدم التوافق بين تخصصات ومهارات خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل الأسترالي، وركزت على عدم التوافق العمودي والأفقي بين التعليم والعمل، وكشفت أن أكثر من ربع الخريجين عانوا من أحد أشكال عدم التوافق، وأن هذا التباين يرتبط بعقوبات في الأجور، بينما تقل احتمالات عدم التوافق

لدى خريجي التخصصات الأكثر ارتباطاً بمهن محددة، وهو ما يؤكد أن الحصول على مؤهل جامعي لا يضمن بالضرورة الوصول إلى وظيفة تتناسب مع التخصص أو مستوى التأهيل (Li et al., 2018).

أما دراسة Nilsson (2019) فقد هدفت إلى مراجعة الأدلة النظرية والتطبيقية المتعلقة بانتقال الشباب من التعليم إلى العمل في البلدان النامية، وكشفت أن ارتفاع مستوى التعليم لا يؤدي بالضرورة إلى تقصير فترة الانتقال إلى الوظيفة الأولى، إذ يمكن أن تؤدي التوقعات المرتفعة وأجور الحجز وطول فترة البحث عن العمل إلى إطالة الانتقال، كما أظهرت أن النساء يواجهن عموماً فترات انتقال أطول من الرجال، وأن نتائج تدخلات سوق العمل ليست متجانسة بين البلدان. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تأكيدها أن مشكلة الشباب لا ترتبط فقط بتوافر التعليم، وإنما كذلك بمدى توافقه مع واقع سوق العمل والظروف التي تحكم عملية الانتقال إليه (Nilsson, 2019).

وفي دراسة ركزت على السياق العربي، هدفت Selwaness and Roushdy (2019) إلى تحليل انتقال الشباب المصري من التعليم إلى العمل بعد الاضطرابات التي أعقبت الربيع العربي، وكشفت أن الشباب الذين دخلوا سوق العمل بعد الأزمة المالية وبعد أحداث 2011 استطاعوا في بعض الحالات الوصول إلى الوظيفة الأولى خلال فترة أقصر، إلا أن ذلك جاء على حساب جودة الوظيفة، كما تبين أن طول فترة البطالة أو العمل منخفض الجودة يقلل احتمالات الوصول لاحقاً إلى وظيفة جيدة. وتبرز هذه النتيجة أهمية التمييز بين مجرد الحصول على العمل وجودة الفرصة الوظيفية، وهو تمييز مهم عند دراسة إدراك الشباب الليبي للفرص المتاحة أمامهم (Selwaness & Roushdy, 2019)).

وفي الاتجاه ذاته، بحثت دراسة Sumberg et al. (2020) أهمية العمل في القطاع الرسمي بالنسبة لأزمة تشغيل الشباب في أفريقيا، وكشفت أن العمل الرسمي، ولا سيما في المناطق الحضرية، يوفر فرصاً أكبر للعمل اللائق مقارنة بأشكال العمل غير الرسمي، وأن التقليل من أهمية القطاع الرسمي في سياسات تشغيل الشباب يمثل قصوراً في معالجة المشكلة، مؤكدة ضرورة التركيز على خلق وظائف رسمية وتحسين حوكمة سوق العمل. وتنسجم هذه النتيجة مع توجهات الدراسة الحالية نحو تحليل تفضيلات الشباب بين القطاعات المختلفة، ولا سيما التفضيل الواضح للوظائف المكتبية والخدمية (Sumberg et al., 2020).

كما هدفت دراسة Sanderson (2020) إلى تحليل الانتقالات إلى العمل لدى الشباب المهمشين في إنجلترا باستخدام بيانات طولية، وأظهرت أن الانتقال إلى سوق العمل ليس مساراً واحداً أو مستقراً، وإنما يتأثر بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وبطبيعة الخبرات السابقة للشباب، بما يجعل بعض الفئات أكثر عرضة لمسارات العمل غير المستقرة أو المتقطعة. وتدعم هذه النتيجة أهمية النظر إلى الحالة الوظيفية للشباب ليس باعتبارها متغيراً ثنائياً بين العمل والبطالة فقط، وإنما من خلال التمييز بين العمل المستقر والعمل غير المستقر والبطالة، وهو ما يتوافق مع تصنيف الدراسة الحالية للحالة الوظيفية للشباب .

وفي دراسة Bradley et al. (2020) تم تحليل التباينات المكانية في معدلات بطالة الشباب والشباب غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب (NEET) في إيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة، وكشفت النتائج عن وجود تجمعات مكانية واضحة لمعدلات بطالة الشباب، كما تبين أن الشباب يتأثرون بشدة بظروف سوق العمل الكلية، وأن طبيعة الوظائف المتاحة تؤثر في خياراتهم المهنية. وأكدت الدراسة أهمية السياسات الإقليمية والمكانية في معالجة بطالة الشباب، وهو ما يتفق بصورة مباشرة مع المحور الخامس في الدراسة الحالية الذي يركز على تأثير مكان الإقامة والتفاوت التنموي وتوزيع الفرص بين المناطق (Bradley et al., 2020).

ومن زاوية أخرى، تناولت دراسة Struffolino and Borgna (2021) الفروق بين الجنسين في الانتقال من التعليم إلى العمل لدى الشباب ذوي المستويات التعليمية المنخفضة، وكشفت أن ضعف التحصيل التعليمي يرتبط بمخاطر أكبر للتهميش والاستبعاد الاجتماعي، وأن القدرة على الانتقال السريع إلى وظيفة مستقرة تمثل عاملاً مهماً في الارتباط طويل الأجل بسوق

العمل. وتوضح هذه الدراسة أن الخصائص الفردية والتعليمية يمكن أن تؤدي إلى تفاوتات في فرص الدخول إلى سوق العمل، وهو ما يعزز أهمية إدراج المتغيرات الديموغرافية والتعليمية عند تفسير إدراك الشباب للفرص المتاحة (Struffolino & Borgna, 2021).

وفي أفريقيا، هدفت دراسة Metu et al. (2020) إلى اختبار أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بطالة الشباب في 48 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء، باستخدام نماذج بيانات لوحية ديناميكية، وكشفت أن ارتفاع مستويات انتشار الهواتف المحمولة والإنترنت والنطاق العريض يرتبط بانخفاض بطالة الشباب، بينما كان أثر امتلاك الحواسيب المنزلية غير دال إحصائياً. وتبرز هذه النتيجة أن فرص العمل الحديثة لا تتحدد فقط بالبنية الاقتصادية التقليدية، وإنما تتأثر أيضاً بقدرة الشباب على الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات التي تساعدهم في البحث عن الوظائف والوصول إلى الأسواق الجديدة (Metu et al., 2020).

وفي دراسة أكثر ارتباطاً بالواقع الحضري في أفريقيا، هدفت Berhe (2021) إلى تحليل معدلات البطالة ومددها والعوامل المحددة لها لدى الشباب في المناطق الحضرية الإثيوبية، وكشفت أن خصائص الفرد، مثل العمر والمستوى التعليمي، إلى جانب الخبرة والمعلومات المتاحة عن سوق العمل، تؤثر في احتمالات الخروج من البطالة، كما ظهرت فروق بين الجنسين والمناطق؛ إذ كانت الشابات أبطأ في الخروج من البطالة مقارنة بالشباب الذكور. وأوصت الدراسة بتطوير المهارات وتوسيع فرص العمل وتشجيع التدريب على ريادة الأعمال وتوفير رأس المال للشباب، الأمر الذي يتقاطع مع محور المهارات والسياسات الداعمة في الدراسة الحالية (Berhe, 2021).

كما بحثت دراسة Ahmed and Ahmed (2021) المعوقات التي تواجه ريادة الأعمال لدى الشباب في إثيوبيا، باستخدام عينة من 350 شاباً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وكشفت أن السياسات الحكومية غير الملائمة، وصعوبة الوصول إلى التمويل والأسواق والمعلومات والبنية التحتية، وضعف الدعم المؤسسي والتدريب في مجال ريادة الأعمال، تمثل أبرز القيود أمام الشباب. وأظهرت النتائج أن السياسة الحكومية غير الملائمة جاءت كأهم عائق، تلتها محدودية الوصول إلى التمويل، وهو ما يوضح أن تشجيع الشباب على خلق فرص العمل الذاتية يتطلب بيئة مؤسسية وتمويلية متكاملة، وليس مجرد توجيه الشباب نحو ريادة الأعمال (Ahmed & Ahmed, 2021).

وفي مالي، هدفت دراسة Koloma (2021) إلى تحليل محددات الشمول المالي وأثره في استعداد الشباب للانخراط في النشاط الريادي، وكشفت أن التعليم والحالة الوظيفية والوضع الاقتصادي للأسرة ووجود أفراد من الأسرة يمتلكون حسابات مصرفية تؤثر في الشمول المالي للشباب، في حين مثل ارتفاع تكلفة الخدمات المالية ونقص الأموال وعدم إدراك أهميتها أبرز العوائق. كما كشفت الدراسة أن الادخار والقروض يرتبطان بصورة دالة باستعداد الشباب للدخول في النشاط الريادي، وأن القروض تحديداً كان لها أثر أكبر في تشجيع ريادة الأعمال الزراعية (Koloma, 2021).

وفي سياق ما بعد الصراع، هدفت دراسة Allmang et al. (2021) إلى تحليل العوامل المرتبطة بالطموحات التعليمية والمهنية لدى 2,473 شابة وفتاة في سيراليون، وكشفت أن أكثر من ثلاثة أرباع المشاركات تطلعن إلى مواصلة التعليم الجامعي، في حين تطلعت نحو ثلثي العينة إلى الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي تتطلب تعليماً، وهو ما يكشف عن وجود فجوة محتملة بين الطموحات المهنية للشباب وبين طبيعة الفرص الفعلية التي توفرها الاقتصادات المحلية. وتكتسب هذه النتيجة أهمية في تفسير تفضيلات الشباب الليبي للقطاعات والوظائف التي يرونها أكثر استقراراً ومكانة اجتماعية (Allmang et al., 2021).

أما Sumberg et al. (2021) فقد أعادوا تأطير أزمة تشغيل الشباب في أفريقيا من كونها مجرد "أزمة تشغيل للشباب" إلى كونها أزمة أوسع تتمثل في نقص الوظائف الجيدة، وكشفت الدراسة أن المشكلة لا تكمن دائماً في نقص مهارات الشباب، بل

في ضعف قدرة الاقتصادات على خلق عدد كافٍ من الوظائف الآمنة والمجزية والمستقرة. كما انتقدت التركيز المفرط على تدريب الشباب باعتباره الحل الوحيد للبطالة، مؤكدة أن معالجة القيود الهيكلية للاقتصاد وخلق الوظائف المنتجة تمثل شرطاً أساسياً لتحسين فرص الشباب (Sumberg et al., 2021). وهذه النتيجة تعد شديدة الصلة بالدراسة الحالية، إذ تشير نتائجها إلى إدراك الشباب لضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل .

وفي دراسة Diraditsile (2022) تم تحليل العلاقة بين برامج تمكين الشباب وخفض البطالة في بوتسوانا، وكشفت النتائج أن ضعف القدرة التنفيذية للمؤسسات الحكومية والتجزؤ في برامج التمكين حدّا من قدرتها على تحقيق نتائج مستدامة في مجال التشغيل، وأكدت الدراسة أهمية إشراك الشباب أنفسهم في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج التشغيل. وتوضح هذه النتيجة أن وجود البرامج الحكومية لا يعني بالضرورة فعاليتها، وأن جودة التنفيذ المؤسسي ومدى ارتباط البرامج باحتياجات الشباب يمثلان عاملاً حاسماً في نجاح سياسات التشغيل (Diraditsile, 2022).

كما هدفت دراسة Jumpah et al. (2022) إلى إعادة تقييم برامج تشغيل الشباب في غانا، وكشفت عن مفارقة تتمثل في زيادة عدد برامج التشغيل الموجهة للشباب في الوقت الذي استمرت فيه تحديات تشغيل الشباب، مما يشير إلى أن كثرة البرامج لا تضمن بالضرورة تحسن نتائج سوق العمل إذا كانت التدخلات لا تعالج جذور المشكلة أو تعاني من ضعف التنفيذ والتنسيق. وتدعم هذه النتيجة المحور الخاص بدور السياسات الحكومية والمؤسسات العامة في الدراسة الحالية، خاصة في ضوء انخفاض تقييم أفراد العينة لفاعلية الدعم المؤسسي وسياسات التوظيف .

وفي دراسة متعددة الدول، هدفت Carmichael et al. (2022) إلى تحليل العلاقة بين العمل ورفاه الشباب في إثيوبيا والهند وبيرو وفيتنام، وكشفت أن الحصول على وظيفة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الرفاه بصورة تلقائية، إذ تختلف النتائج باختلاف الأجر، والجهة المشغلة، وبيئة العمل، ومدى شعور الفرد بالفخر تجاه عمله. وتؤكد الدراسة أن مفهوم "فرصة العمل" ينبغي ألا يقاس بمجرد وجود وظيفة، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار جودة العمل واستقراره وبيئته ومردوده، وهو ما يمثل إضافة مهمة لتحليل إدراك الشباب للفرص المهنية (Carmichael et al., 2022).

وفي دراسة Mwakalila (2023) تم تحليل أثر عدم المساواة في الدخل على بطالة الشباب في أفريقيا باستخدام بيانات 42 دولة خلال الفترة 1991–2020، وكشفت النتائج أن ارتفاع عدم المساواة الاقتصادية يمكن أن يزيد من حدة مشكلة بطالة الشباب، في ظل تفاعل ذلك مع النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاستثمار والخصائص السكانية. وتشير هذه النتيجة إلى أن فرص الشباب في سوق العمل لا يمكن تفسيرها بصورة منفصلة عن البيئة الاقتصادية الأوسع ومستوى توزيع الموارد والدخل داخل المجتمع (Mwakalila, 2023).

وفي دراسة Nga Ndjobo (2023) تم التركيز على أثر البنية التحتية للنقل في بطالة الشباب في المناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء، باستخدام بيانات من 31 دولة، وكشفت الدراسة أن ضعف الوصول إلى الطرق المعبدة يمثل عائقاً أمام النشاط الاقتصادي وفرص العمل في المناطق الريفية، كما درست أثر هذا العامل من منظور النوع الاجتماعي. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تأكيد أن الفرص الوظيفية لا تعتمد فقط على وجود المؤسسات الاقتصادية، وإنما كذلك على القدرة الفعلية للشباب على الوصول إليها والتنقل نحو مواقع العمل، وهو ما يتوافق مباشرة مع محور المعوقات المكانية والتنموية في الدراسة الحالية (Nga Ndjobo, 2023)).

أما دراسة Tsambou et al. (2024) فقد هدفت إلى قياس أثر برامج دعم التشغيل في جودة وظائف الشباب في السنغال، بالاعتماد على بيانات 2,746 فرداً واستخدام أساليب المطابقة والانحدار التحويلي، وكشفت أن برامج التدريب/التدريب المهني كان لها أثر إيجابي ودال في جودة الوظائف التي يحصل عليها الشباب، كما ظهرت فروق في جودة العمل بين الذكور والإناث المستفيدين من البرنامج. وتؤكد هذه النتيجة أن التدريب يكون أكثر فاعلية عندما يرتبط مباشرة بآليات الانتقال إلى

سوق العمل وبالحصول على وظائف ذات جودة، وليس عندما يقدم بصورة منفصلة عن احتياجات أصحاب العمل (Tsambou et al., 2024).

وأخيراً، قدمت دراسة حديثة Ntale et al. (2025) تحليلاً للعلاقة بين تصميم المناهج التعليمية وقابلية الشباب للتوظيف في أوغندا، مع اختبار الدور الوسيط لرأس المال الاجتماعي لدى الشباب المتسربين من التعليم. وكشفت الدراسة، باستخدام 270 استجابة صحيحة، عن وجود علاقات إيجابية بين تصميم المناهج ورأس المال الاجتماعي وقابلية التوظيف، كما أظهرت نتائج تحليل الوساطة أن رأس المال الاجتماعي توسط في نحو 73% من الأثر الكلي لتصميم المناهج على قابلية التوظيف، بما يشير إلى أن اكتساب المهارات وحده لا يكفي، وإنما تتطلب قابلية التوظيف أيضاً شبكات العلاقات والإرشاد والخبرات العملية والروابط مع سوق العمل (Ntale et al., 2025).

1.5 | التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استقراء الدراسات السابقة أن قضية فرص العمل لدى الشباب أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن تفسيرها من خلال البطالة وحدها؛ فقد ركز اتجاه أول على أثر التحولات الديموغرافية وقدرة الاقتصادات على خلق وظائف تتناسب مع النمو في قوة العمل، بينما ركز اتجاه ثانٍ على الانتقال من التعليم إلى العمل، وأكد أن ارتفاع المستوى التعليمي لا يضمن تلقائياً الحصول على وظيفة مناسبة. واتجهت مجموعة ثالثة من الدراسات إلى تفسير فجوة المهارات وعدم التوافق بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، في حين اهتم اتجاه رابع بالطموحات والتفضيلات المهنية للشباب، وأظهر وجود ميل نحو الوظائف الأكثر استقراراً وأماناً مقارنة بالوظائف الزراعية والإنتاجية أو الأعمال التي تتطلب جهداً بدنياً. كما أكدت مجموعة أخرى أن السياسات الحكومية وبرامج التمكين والتدريب لا تحقق آثارها المتوقعة إلا عندما تكون مرتبطة بالطلب الحقيقي على العمل وبالقدرة المؤسسية على التنفيذ .

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسات أهمية العامل المكاني في تفسير فرص الشباب، سواء من خلال التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، أو تركز الوظائف في المدن، أو ضعف شبكات النقل والمواصلات، وهي نتائج تتطابق بدرجة كبيرة مع توجه الدراسة الحالية التي تفرد محوراً مستقلاً للعوامل المكانية والتنموية. كما كشفت الأدبيات عن أهمية العوامل غير الاقتصادية، مثل الشبكات الاجتماعية والمعلومات المتاحة والعلاقات، في تسهيل الدخول إلى سوق العمل، وهو جانب يتقاطع بصورة واضحة مع إدراك أفراد عينة الدراسة الحالية لتأثير المعارف والعلاقات في الحصول على الوظيفة .

وبناءً على ذلك، تتميز الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في دمجها بين الإدراك الذاتي للشباب وبنية سوق العمل والتفضيلات القطاعية وملاءمة المهارات والسياسات الحكومية والعوامل المكانية داخل إطار تحليلي واحد، مع تطبيق ذلك على شباب منطقة الجبل الأخضر في ليبيا. وتبرز أهمية هذا التكامل في ضوء النتائج الميدانية التي أظهرت أن الشباب لا يدركون مشكلة سوق العمل باعتبارها نقصاً في الوظائف فقط، بل باعتبارها تفاعلاً بين ضعف الاستيعاب، وتأثير العلاقات والمعارف، والعمالة الأجنبية، وتفضيل القطاعات الخدمية والمكتبية، وفجوة التأهيل والمهارات، وضعف الدعم الحكومي، والتفاوت المكاني في توزيع الفرص.

2.5 | الفجوة البحثية

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت تشغيل الشباب والبطالة والانتقال من التعليم إلى العمل، فإن مراجعة الأدبيات السابقة تكشف عن وجود فجوة بحثية واضحة في فهم إدراك الشباب لطبيعة فرص العمل بوصفه ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والتعليمية والمهنية والمؤسسية والمكانية .فقد ركزت بعض الدراسات على أثر التحولات

الديموغرافية في حجم قوة العمل والبطالة، بينما انصرفت دراسات أخرى إلى مشكلة عدم التوافق بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، أو إلى ريادة الأعمال وبرامج التشغيل، في حين اهتمت دراسات أخرى بالتفاوتات المكانية أو جودة الوظائف. إلا أن هذه الاتجاهات البحثية غالباً ما عالجت هذه الأبعاد بصورة منفصلة، ولم تجمع بينها في إطار تحليلي واحد يفسر كيف يدرك الشباب أنفسهم فرص العمل المتاحة، ولماذا يفضلون قطاعات وظيفية معينة على غيرها، وكيف ينظرون إلى ملاءمة مؤهلاتهم ومهاراتهم لمتطلبات السوق، وما تقييمهم لفاعلية السياسات والمؤسسات العامة، وكيف يؤثر مكان الإقامة والتفاوت التنموي في إمكانية الوصول إلى الوظائف .وتزداد أهمية هذه الفجوة في الحالة الليبية، حيث تشير الدراسة الحالية إلى أن مشكلة سوق العمل لا تتمثل في غياب الوظائف فقط، وإنما ترتبط أيضاً بضعف قدرة السوق على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب، وصعوبة الوصول إلى الفرص، وتأثير العلاقات والمعارف والعمالة الأجنبية في الحصول على العمل .كما تكشف نتائج الدراسة أن إدراك الشباب يتجه نحو التحديات أكثر من الفرص، وأن الوظائف الخدمية والمكتبية تحظى بتفضيل واضح على الوظائف الإنتاجية، رغم إدراك الشباب لأهمية القطاع الإنتاجي في بناء الاقتصاد الوطني .وفي الوقت نفسه، تظهر فجوة واضحة بين التأهيل الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، حيث ارتفع الاحتياج إلى التدريب العملي، بينما انخفض تقييم إسهام التعليم في إعداد الشباب للعمل .ومن ثم تتمثل الفجوة الأساسية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في غياب دراسة مكانية متكاملة تركز على إدراك الشباب الليبي لفرص المشاركة الاقتصادية في منطقة الجبل الأخضر، وتربط في نموذج واحد بين الإدراك والتفضيلات القطاعية والمهارات والسياسات والعوامل المكانية والتنموية، بما يوفر فهماً أكثر عمقاً للفجوة بين ما يطمح إليه الشباب وما يتيحه سوق العمل فعلياً.

3.5 | الإسهام العلمي للدراسة

تتمثل القيمة العلمية للدراسة الحالية في أنها تقدم مقاربة تكاملية لفهم مشكلة فرص العمل لدى الشباب الليبي تتجاوز التناول التقليدي للبطالة باعتبارها مؤشراً كمياً على غياب الوظائف، لتبحث في الكيفية التي يدرك بها الشباب بنية سوق العمل والعوامل التي تحدد قدرتهم على المشاركة الاقتصادية. وتتمثل الإضافة الأولى في دمج خمسة أبعاد مترابطة داخل إطار تحليلي واحد، هي: إدراك فرص سوق العمل، والتوجهات وتفضيل القطاعات الوظيفية، وملاءمة التأهيل والمهارات لمتطلبات السوق، ودور السياسات والمؤسسات العامة، والمعوقات المكانية والتنموية؛ وهي الأبعاد التي صممت الدراسة أداة القياس على أساسها .وتتمثل الإضافة الثانية في تقديم دليل ميداني محلي حول إدراك الشباب في منطقة الجبل الأخضر، بما يسمح بفهم الخصوصية المكانية لسوق العمل وعدم الاكتفاء بالمؤشرات الوطنية العامة. وتتمثل الإضافة الثالثة في الربط بين التفضيلات المهنية والسلوك الاقتصادي الفعلي؛ فالدراسة لا تكتفي بتحديد القطاعات التي يفضلها الشباب، وإنما تبحث في الأسباب المرتبطة بالأمان الوظيفي، والعائد المالي، وطبيعة العمل والجهد المطلوب، بما يفسر الميل نحو القطاعات الخدمية والمكتبية رغم إدراك أهمية القطاع الإنتاجي .كما تسهم الدراسة في توضيح البعد المكاني لفرص العمل، إذ أظهرت النتائج أن تركز الفرص في المدن الكبرى، والفوارق التنموية بين المناطق، وصعوبات الانتقال والمواصلات، تشكل محددات مؤثرة في قدرة الشباب على الوصول إلى الوظائف .وإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة إسهاماً تطبيقياً يمكن أن يدعم إعادة توجيه سياسات التشغيل من التركيز على زيادة عدد الوظائف فقط إلى تحسين نوعية الفرص وتوزيعها مكانياً ومواءمتها مع مهارات الشباب، وربط برامج التدريب والتعليم باحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعزيز الدعم المؤسسي وريادة الأعمال. وبذلك تسهم الدراسة في بناء فهم أكثر شمولاً للعلاقة بين الشباب ← المهارات والتأهيل ← التفضيلات المهنية ← السياسات والمؤسسات ← البيئة المكانية ← فرص المشاركة الاقتصادية، وهو ما يمنحها قيمة علمية في الدراسات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بسوق العمل والتنمية المحلية في ليبيا.

6 | منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها بشكل دقيق لوصف الظاهرة المدروسة كميا وكيفيا وتفسير العلاقات بين متغيراتها مما يساعد على استخلاص النتائج وتقديم التوصيات المناسبة

1.6 | أداة الدراسة

لجمع البيانات من المستجيبين تم تطوير استبيان الكتروني يتكون من (24) فقرة موزعة على 5 محاور إلى جانب - البيانات الديموغرافية - مقسمة على النحو الآتي:

- البيانات الديموغرافية وتشمل الجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الوظيفية

محاور الدراسة الرئيسية وتتضمن خمس محاور مقسمه الى عبارات لتقيس متغيرات الدراسة وفق اسلوب ريكرت الخماسي (موافق بشده - موافق – محايد - غير موافق - غير موافق بشدة) وهي تنقسم الى الاتي:

- المحور الاول (إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل) ويحتوي على 5 فقرات للقياس
- المحور الثاني (توجهات الشباب وتفضيل القطاعات الوظيفية) ويحتوي 6 فقرات للقياس
- المحور الثالث (ملائمه التأهيل والمهارات لمتطلبات سوق العمل): ويحتوي 5 فقرات للقياس
- المحور الرابع (دور السياسات الحكومية والبرامج الداعمة): ويحتوي 4 فقرات للقياس
- المحور الخامس (المعوقات المكانية والتنموية): ويحتوي 4 فقرات للقياس

2.6 | عينه الدراسة:

وهي عينه عشوائية قوامها (414) من شباب منطقة الجبل الأخضر؛ حيث تم جمع بياناتها من خلال الاستبيان الالكتروني وتم ترميزها وتحليلها لتمثيل الواقع الفعلي لإدراك الشباب

3.6 | الأساليب الإحصائية

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة، وذلك باستخدام برنامج SPSS، بهدف تنظيم البيانات وتحليلها واستخلاص المؤشرات التي تساعد في تفسير استجابات أفراد العينة. وتمثلت أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة فيما يأتي:

- التكرارات والنسب المئوية: استخدمت لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد توزيعهم وفق المتغيرات الشخصية والوظيفية المعتمدة في الدراسة .
- المتوسط الحسابي: استخدم لتحديد الاتجاه العام لاستجابات أفراد العينة على فقرات ومحاور الاستبيان، وقياس مستوى الموافقة أو عدم الموافقة على العبارات وفق مقياس ليكرت الخماسي .
- الانحراف المعياري: استخدم لقياس مدى تشتت استجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي، وبيان درجة التجانس أو التباين في إجاباتهم على فقرات ومحاور الدراسة .
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach’s Alpha): استخدم للتحقق من مستوى الثبات والاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، والتأكد من مدى موثوقية الأداة وصلاحيتها للاعتماد على نتائجها في التحليل الإحصائي وتفسير النتائج.

4.6 | صدق وثبات الاستبانة

أ- الصدق الظاهري

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المتخصصين في مجال علم الجغرافيا، وذلك للتأكد من وضوح فقراته وسلامة صياغتها اللغوية، ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة الموسومة "إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية". وقد أبدى المحكمون ملاءمة الأداة بصورة عامة لقياس الموضوع الذي أُعدت من أجله، كما أكدوا وضوح العبارات وسهولة فهمها من قبل أفراد العينة. وفي ضوء ملاحظاتهم، أُجريت بعض التعديلات المحدودة على صياغة عدد من الفقرات، بما يسهم في زيادة وضوح الأداة ودقتها وملاءمتها للتطبيق الميداني.

ب- صدق المحتوى (صدق المحكمين)

للتحقق من صدق المحتوى، عُرضت أداة الدراسة على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال علم الجغرافيا؛ بهدف التأكد من مدى شمول فقرات الاستبيان لمختلف الأبعاد التي يتناولها موضوع الدراسة، ومدى مناسبة كل فقرة للمحور الذي تندرج ضمنه. وقد أظهرت ملاحظات المحكمين أن الأداة تغطي بصورة مناسبة الأبعاد الرئيسة لموضوع الدراسة، مع اقتراح بعض التعديلات المتعلقة بالدقة العلمية والصياغة اللغوية لعدد من الفقرات. وبناءً على تلك الملاحظات، تم تعديل بعض البنود، وإعادة صياغة أو حذف بعضها عند الحاجة، بما يحقق تمثيلاً أكثر دقة وشمولاً لأبعاد إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية، ويعزز من صلاحية الأداة لقياس المتغيرات المستهدفة.

ج- الصدق الذاتي

تم التحقق من الصدق الذاتي لأداة الدراسة من خلال استخراج الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل محور من محاور الاستبيان، بالإضافة إلى الأداة ككل. ويُستخدم هذا الإجراء بوصفه مؤشراً إحصائياً على مستوى الصدق الذاتي للأداة في ضوء معامل ثباتها، حيث تشير القيم المرتفعة إلى اتساق أفضل بين فقرات الأداة. ويوضح الجدول التالي معاملات ألفا كرونباخ وقيم الصدق الذاتي لمحاور الاستبيان وللأداة ككل.

جدول 1. نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحور	العينة	عدد فقرات الاستبيان	قيمة الصدق الذاتي
المحور الاول: إدراك فرص سوق العمل.	414	5	0.879
المحور الثاني: التوجهات وتفضيل القطاعات الاقتصادية.	414	6	0.893
المحور الثالث: ملاءمة التأهيل والمهارات.	414	5	0.872
المحور الرابع: دور السياسات والمؤسسات العامة.	414	4	0.895
المحور الخامس: المعوقات المكانية والتنموية.	414	4	0.840
استبيان إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية.	414	24	0.894

يظهر الجدول أن قيم الصدق الذاتي لجميع محاور استبيان إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية، وكذلك للأداة ككل، جاءت **مرتفعة**، حيث تراوحت بين (0.840) و(0.895)، وهي قيم تعكس مستوى جيدًا إلى مرتفع من الاتساق الداخلي المستمد من معاملات الثبات (ألفا كرونباخ).

وتشير هذه النتائج إلى أن فقرات كل محور تقيس بدرجة مقبولة علميًا الأبعاد التي صُممت لقياسها، مما يعزز من صلاحية الأداة في الكشف عن إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في سياق التحولات الديمغرافية. كما يُلاحظ أن المحور الخامس (المعوقات المكانية والتنموية) سجّل أدنى قيمة نسبيًا (0.840)، إلا أنها تظل ضمن الحدود المقبولة في الدراسات الإنسانية والتربوية، ولا تؤثر سلبًا على موثوقية القياس. وحققت بقية المحاور قيمًا مرتفعة نسبيًا، خاصة المحور الرابع (دور السياسات والمؤسسات العامة) الذي جاء بأعلى قيمة (0.895)، مما يدل على تجانس فقراته وقدرتها العالية على تمثيل البعد المقاس بدقة. كما أن ارتفاع قيمة الصدق الذاتي للأداة ككل (0.894) يعكس تماسك بنية الاستبيان وشموليته في تغطية أبعاد الظاهرة المدروسة. ويمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الذاتي، الأمر الذي يدعم صلاحيتها للاستخدام في قياس إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية، ويوفر أساسًا علميًا موثوقًا لتفسير النتائج وبناء الاستنتاجات.

2- الثبات:

- الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، قامت الباحثة بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان وللأداة ككل، وذلك لقياس درجة الاتساق الداخلي بين الفقرات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: حساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان وللأداة ككل

المحور	العينة	عدد فقرات الاستبيان	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الاول: إدراك فرص سوق العمل.	**414**	**5**	**0.772**
المحور الثاني: التوجهات وتفضيل القطاعات الاقتصادية.	**414**	**6**	**0.797**
المحور الثالث: ملاءمة التأهيل والمهارات.	**414**	**5**	**0.761**
المحور الرابع: دور السياسات والمؤسسات العامة.	**414**	**4**	**0.801**
المحور الخامس: المعوقات المكانية والتنموية.	**414**	**4**	**0.705**
استبيان إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية.	**414**	**24**	**0.799**

يظهر الجدول أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور استبيان إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية، وكذلك للأداة ككل، جاءت ضمن المستويات المقبولة إلى الجيدة في الدراسات الإنسانية، حيث تراوحت بين (0.705) و(0.801)، وهي قيم تعكس درجة مناسبة من الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور.

وتشير هذه النتائج إلى أن فقرات الاستبيان تتسم بدرجة معقولة من التجانس في قياس الأبعاد المختلفة المرتبطة بإدراك الشباب لفرص سوق العمل، مما يدعم ثبات الأداة وإمكانية الاعتماد على نتائجها في التحليل والتفسير. ويُلاحظ أن المحور الخامس (المعوقات المكانية والتنموية (سجّل أدنى قيمة (0.705)، وهي وإن كانت الأقل نسبيًا، إلا أنها تظل ضمن الحدود المقبولة علميًا (≥ 0.70)، مما يدل على ثبات مقبول لهذا المحور دون أن يستدعي الاستبعاد أو التعديل الجوهري.

وحققت بقية المحاور معاملات ثبات جيدة نسبيًا، حيث جاء المحور الرابع (دور السياسات والمؤسسات العامة) بأعلى قيمة (0.801)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الاتساق بين فقراته. كما أن قيمة الثبات الكلية للأداة (0.799) تُعد مؤشرًا قويًا على تمتع الاستبيان بدرجة جيدة من الثبات العام، بما يعزز من موثوقية البيانات المستخلصة منه.

ويمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مقبولة إلى جيدة من الثبات، الأمر الذي يجعلها صالحة للتطبيق الميداني، وقادرة على توفير نتائج يمكن الوثوق بها في دراسة إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية.

7 | النتائج

1.7 | المتغيرات الديمغرافية:

أولاً: حيث النوع:

جدول 2. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

ت	النوع	العدد	النسبة (%)
.1	ذكور	248	59.9
.2	إناث	166	40.1
	المجموع	**414**	**%100.0**

من حيث النوع، يتضح أن نسبة الذكور (59.9%) تفوق نسبة الإناث (40.1%)، وهو ما يعكس حضورًا أكبر للذكور في عينة الدراسة. وقد تكون لهذه النتيجة دلالة مهمة في سياق دراسة إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية، إذ إن الذكور غالبًا ما يكونون أكثر انخراطًا في سوق العمل أو البحث عن فرصه، الأمر الذي قد يجعل إدراكهم للفرص والتحديات أكثر ارتباطًا بالتجربة المباشرة.

ثانياً: الفئة العمرية

جدول 3. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

ت	الفئة العمرية	العدد	النسبة (%)
.1	18-24سنة	137	33.1
.2	25-34سنة	223	53.9
.3	35-40سنة	54	13.0
	المجموع	**414**	**%100.0**

يتضح أن الفئة العمرية (25–34 سنة) تمثل النسبة الأكبر (53.9%)، تليها الفئة (18–24 سنة) بنسبة (33.1%)، ثم الفئة (35–40 سنة) بنسبة (13.0%). ويعكس هذا التوزيع تركّز العينة في فئة الشباب في منتصف المرحلة العمرية النشطة اقتصاديًا، وهي الفئة الأكثر ارتباطًا بسوق العمل من حيث البحث عن فرص العمل أو الاستقرار المهني. كما يشير ذلك إلى أن نتائج الدراسة تعكس بدرجة أكبر إدراكات الأفراد الذين يمتلكون قدرًا من الخبرة أو الاحتكاك المباشر بسوق العمل، مما يعزز من واقعية الاستجابات وارتباطها بالسياق الفعلي للتحولات الديمغرافية.

ثالثاً: المستوى التعليمي

جدول 4. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

ت	المستوى التعليمي	العدد	النسبة (%)
.1	طالب	72	17.4
.2	دبلوم متوسط	60	14.5
.3	جامعي (بكالوريوس-ليسانس)	231	55.8
.4	دراسات عليا	51	12.3
	المجموع	**414**	**%100.0**

يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة من الحاصلين على مؤهل جامعي (بكالوريوس/ليسانس) بنسبة (55.8%)، تليهم فئة الطلبة (17.4%)، ثم حملة الدبلوم المتوسط (14.5%)، وأخيرًا الدراسات العليا (12.3%). ويعكس هذا التوزيع ارتفاع المستوى التعليمي لعينة الدراسة، الأمر الذي يعزز من قدرة المشاركين على فهم أسئلة الاستبيان والتفاعل معها بوعي، كما يشير إلى أن إدراك فرص سوق العمل يتم في ضوء خلفية تعليمية مرتفعة نسبيًا، وهو ما قد يؤثر في مستوى التوقعات والطموحات المهنية لدى الشباب.

رابعاً: الحالة الوظيفية الحالية

جدول 5. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الوظيفية

ت	الحالة الوظيفية	العدد	النسبة (%)
.1	يعمل	136	32.9
.2	عاطل عن العمل	188	45.4
.3	عمل غير مستقر	90	21.7
	المجموع	**414**	**%100.0**

يتضح أن نسبة العاطلين عن العمل هي الأعلى (45.4%)، تليها فئة العاملين (32.9%)، ثم من لديهم عمل غير مستقر (21.7%). ويشير هذا التوزيع إلى ارتفاع معدل البطالة بين أفراد العينة، وهو ما يعكس أحد التحديات الأساسية التي تواجه الشباب الليبي في سوق العمل. كما أن ارتفاع نسبة العاطلين قد يؤثر في إدراك الفرص بشكل أكثر حساسية أو تشاؤمًا، في حين أن وجود نسبة من العاملين وغير المستقرين مهنيًا يضيف تنوعًا في وجهات النظر بين الخبرة المباشرة والبحث عن العمل.

خامسا: مجال العمل

جدول 6. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مجال العمل

ت	مجال العمل	العدد	النسبة (%)
.1	قطاع عام	87	21.0
.2	قطاع خاص	105	25.4
.3	أعمل في القطاعين العام والخاص	34	8.2
.4	لا يوجد عمل لدي	188	45.4
	المجموع	**414**	**%100.0**

يبين الجدول أن نسبة (45.4%) من أفراد العينة لا يعملون، وهي نفس نسبة العاطلين عن العمل، في حين توزعت بقية النسب بين القطاع الخاص (25.4%)، والقطاع العام (21.0%)، والعمل في كلا القطاعين (8.2%). ويعكس هذا التوزيع محدودية الانخراط الفعلي في سوق العمل، مقابل حضور نسبي للقطاع الخاص يفوق القطاع العام، وهو ما قد يشير إلى تحولات في توجهات التشغيل أو فرص العمل المتاحة. كما أن هذا التنوع في مجالات العمل يسهم في تقديم تصورات متعددة حول طبيعة الفرص المتاحة في السوق.

سادساً: نوع العمل

جدول 7. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مجال العمل

ت	مجال العمل	العدد	النسبة (%)
.1	قطاع إنتاجي	20	4.8
.2	قطاع خدمي	182	44.0
.3	أعمل في القطاعيين الانتاجي والخدمي	24	5.8
.4	لا يوجد عمل لدي	188	45.4
	المجموع	**414**	**%100.0**

يتضح أن القطاع الخدمي يستحوذ على النسبة الأكبر من العاملين (44.0%)، في حين جاءت نسبة العاملين في القطاع الإنتاجي منخفضة (4.8%)، إضافة إلى نسبة (5.8%) يعملون في كلا القطاعين، مقابل (45.4%) لا يعملون. ويشير هذا التوزيع إلى هيمنة الطابع الخدمي على سوق العمل، مقابل ضعف في القطاع الإنتاجي، وهو ما يعكس خللًا هيكليًا في الاقتصاد قد يؤثر في طبيعة الفرص المتاحة للشباب، ويحد من تنوعها واستدامتها.

سابعاً: مكان الإقامة

جدول 8. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مكان الإقامة

ت	مكان الإقامة	العدد	النسبة (%)
.1	في المدينة	285	68.8
.2	في ضواحي المدينة	87	21.0
.3	منطقة ريفية	42	10.1
	المجموع	**414**	**%100.0**

يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة يقيمون في المدينة بنسبة (68.8%)، تليها ضواحي المدينة (21.0%)، ثم المناطق الريفية (10.1%). ويعكس هذا التوزيع طابعًا حضريًا للعينة، مما قد يؤثر في إدراك فرص سوق العمل، حيث تتركز الفرص والخدمات والمؤسسات بشكل أكبر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. كما أن هذا التفاوت قد يبرز الفروق في إدراك الفرص تبعًا لمكان الإقامة، خاصة في ظل التباينات التنموية بين المناطق.

2.7 | تحليل أهداف دراسة إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل في ظل التحولات الديمغرافية.

1.2.7 | المحور الأول: تقييم مدى إدراك الشباب الليبي في منطقة الجبل الأخضر لطبيعة فرص سوق العمل، وتحديد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل هذا الادراك.

يسعى هذا الهدف إلى استجلاء ومعرفة مستوى إدراك الشباب الليبي لطبيعة فرص سوق العمل المتاحة في ظل التحولات الديمغرافية، متناولًا حجم هذه الفرص، وتنوعها، ومدى ملاءمتها للتخصصات والمؤهلات العلمية. كما يتعيَّن الكشف عن العوامل الرئيسية المؤثرة في هذا الإدراك، سواء كانت تعليمية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مرتبطة بالسياسات وسوق العمل. ويندرج هذا الهدف ضمن سياق التغيرات والتحولات الراهنة التي يشهدها سوق العمل الليبي، وما يصاحبها من تحديات جسيمة كارتفاع معدلات البطالة، وخلل التوازن بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات ومتطلبات سوق العمل، فضلًا عن تفاوت وتباين توزيع الفرص بين القطاعات والمناطق، لذا يعد فهم إدراك الشباب لهذه الفرص أمرًا ذا أهمية تحليلية بالغة.

وتحقيقًا لهذا الهدف جرى تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة للفقرات المتعلقة بمحور إدراك فرص سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه، وقد اسْتُخدمت الإحصاءات الوصفية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، لتحديد مستوى الإدراك وتبيان أكثر العوامل تأثيرًا في تشكيله.

يقدم هذا التحليل تفسيرًا علميًا لآلية تشكل إدراك الشباب لفرص العمل، ويتم ذلك بربط الإدراك بمستوى التأهيل العلمي، والمهارات المكتسبة، ومدى توفر المعلومات حول سوق العمل، بالإضافة إلى دور السياسات العامة والظروف الاقتصادية، مما يسهم في بناء فهم أشمل لهذا الإدراك في ظل التحولات الديمغرافية.

جدول 9. تقييم مدى إدراك الشباب الليبي في منطقة الجبل الأخضر لطبيعة فرص سوق العمل

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
.1	أرى أن فرص العمل متنوعة ومتاحة للشباب في سوق العمل الليبي في مختلف القطاعات.	1.96	1.099	6
.2	أعتقد أن سوق العمل يعاني من ضعف استيعاب اعداد الشباب المتزايدة.	4.04	1.072	4
.3	فرص العمل المتاحة غير واضحة او يصعب الوصول اليها.	4.07	1.199	3
.4	أعتقد أن الحصول على العمل يعتمد بدرجة كبيرة على المعارف والعلاقات أكثر من الكفاءة.	4.37	0.766	1
.5	5- أعتقد أن تشغيل العمالة الأجنبية أثرت سلبا على فرص تشغيل الشباب.	4.28	0.826	2
.6	أرى أن فرص التطور الوظيفي في القطاع الخاص أفضل منها في القطاع العام.	3.16	1.200	5

تشير نتائج تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة إلى أن إدراك الشباب الليبي في منطقة الجبل الأخضر لطبيعة فرص سوق العمل يتسم بالتفاوت بين الجوانب الإيجابية والسلبية، حيث جاءت فقرة الحصول على العمل يعتمد بدرجة كبيرة على المعارف والعلاقات أكثر من الكفاءة فيي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.37)، وبترتيب أول، مما يعكس إدراكًا مرتفعًا لهيمنة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية في الولوج إلى سوق العمل، وهو مؤشر مهم على طبيعة العوامل غير الرسمية المؤثرة في التشغيل. وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة تأثير تشغيل العمالة الأجنبية سلبًا على فرص تشغيل الشباب بمتوسط (4.28) ما يشير إلى إدراك واضح لدى الشباب بوجود منافسة خارجية تؤثر على فرصهم في سوق العمل، ويعد هذا العامل اقتصاديًا بارزًا في تشكيل هذا إدراكهم. وفي المرتبة الثالثة وبمتوسط (4.07)، جاءت فقرة صعوبة الوصول إلى فرص العمل أو عدم

وضوحها تليها فقرة ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب بمتوسط (4.04)، يعكس ذلك شعورًا عامًا بعدم الرضى عن كفاءة السوق في استيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة الشابة، وهو ما يرتبط مباشرة بالتحولات الديمغرافية التي تشهدها المنطقة. وأظهرت النتائج أن إدراك الشباب لـ تنوع فرص العمل وتوافرها في مختلف القطاعات جاء في أدنى المستويات بمتوسط (1.96) واحتل الترتيب الأخير، يدل ذلك على ضعف إحساس الشباب بوجود فرص متنوعة ومتكافئة، ويعزز فكرة محدودية التنوع المهني في سوق العمل الليبي. كما جاءت فقرة أفضلية فرص التطور الوظيفي في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام بمتوسط (3.16)، مما يشير إلى اتجاه متوسط نحو تفضيل القطاع الخاص، دون أن يعكس ذلك إدراكًا قويًا أو حاسمًا لدى جميع أفراد العينة. تُجمل هذه النتائج أن إدراك الشباب الليبي لطبيعة فرص سوق العمل يتأثر بشكل جوهري بالعوامل الهيكلية غير الرسمية مثل العلاقات الاجتماعية (الوساطة والمحسوبية)، كذلك ضعف قدرة السوق على الاستيعاب، والمنافسة الخارجية (العمالة الوافدة)، أكثر من كونه مرتبطًا فقط بتنوع الفرص أو طبيعتها القطاعية. كما تبين النتائج أن هذا الإدراك يتسم بوعي متقدم بالتحديات أكثر من الفرص المتاحة، وهو ما يتفق مع السياق العام للتحولات الديمغرافية والاقتصادية في ليبيا وانتشار العمالة الوافدة والهجرة غير الشرعية، تحقق الدراسة هدفها الأول من حيث الكشف عن طبيعة هذا الإدراك وأبرز العوامل المؤثرة فيه.

2.2.7 | المحور الثاني: يُعنى باستكشاف المسارات والتوجهات المهنية للشباب الليبي بنطاق الجبل الأخضر إزاء قطاعات العمل المتباينة (العامة والخاصة، الخدمية والإنتاجية كما يرمي إلى معرفة الدوافع الكامنة خلف تفضيل قطاع على أخر خاصة في ظل ما يشهده العمل في ليبيا من تحولات تمس أنماط التوظيف ومستويات الأجور ودرجات الاستقرار الوظيفي مما يؤثر بشكل كبير على قراران وتوجهات الشباب.

وللوصول إلى هذا الهدف، تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتفضيلاتهم للقطاعات الوظيفية المختلفة والأسباب المؤثرة في هذا التفضيل، باستخدام الإحصاءات الوصفية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بهدف تحديد أكثر القطاعات جذبًا للشباب وتقييم وزن العوامل المؤثرة في صنع القرار المهني مثل (العائد المادي ، الأمان الوظيفي ، طبيعة المهام ومناسبتها للتخصص العلمي، مما يقدم مقاربة علمية لفهم هذه التوجهات في سياقها الديمغرافي والاقتصادي.

جدول 10. التوجهات المهنية للشباب الليبي بنطاق الجبل الأخضر إزاء قطاعات العمل المتباينة (العامة والخاصة، الخدمية والإنتاجية)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
.1	أفضل العمل في القطاعات الخدمية) التعليم - الصحة -الادارة (على القطاعات الانتاجية.	4.27	0.843	2
.2	ارى ان العمل في القطاعات الخدمية أكثر استقرارًا وظيفيًا.	4.10	0.897	5
.3	أعتقد أن العمل في القطاعات الانتاجي) صناعة - زراعة - بناء (شاق ولا يلبي طموحاتي المهنية.	4.14	0.938	4
.4	العائد المادي في القطاعات الانتاجية لا يشجع على العمل بها.	4.15	0.902	3
.5	أرى أن العمل في القطاع الإنتاجي هو أساس الحقيقي لبناء وتنمية الاقتصاد الوطني	3.75	1.094	6
.6	أفضل الوظائف ذات الطابع المكتبي على الوظائف التي تتطلب مجهودًا بدنيًا أو تواجد ميداني.	4.35	0.830	1

أفصحت النتائج الإحصائية من خلال تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة إلى أن ميل توجهات الشباب في منطقة الجبل الأخضر نحو القطاعات الخدمية والأعمال المكتبية التي تتطلب جهدًا بدنيًا **أقل** مقارنة بالقطاعات الإنتاجية، حيث جاءت بمتوسط حسابي (4.35)، ما يعكس اتجاهًا قويًا نحو البحث عن الراحة الوظيفية وتقليل الجهد البدني في اختيار المهنية. وفي السياق ذاته أظهرت النتائج أن الشباب الليبي ينظرون **ل**لقطاع الخدمي كملاذ آمن ومستقر وظيفيًا، بمتوسط (4.10)، وهو ما يشير إلى أن عامل الأمان الوظيفي يمثل محددًا رئيسيًا في تشكيل التفضيلات المهنية، وفي المقابل وعلى النقيض من ذلك، برز اتجاه سلبي نحو القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، البناء) حيث نظر إليها كبيئات عمل شاقة ولا تلبي الطموحات المهنية بمتوسط (4.14)، مما يعكس وجود اتجاه سلبي نسبي نحو هذه القطاعات. كما دلت النتائج بوجود مؤشرات على أن ضعف المردود المالي للقطاعات الإنتاجية يعد عامل طرد رئيسي وهذا ما اكدت استجابات فقرة **ال**عائد المادي في القطاعات الإنتاجية لا يشجع على العمل بها بمتوسط (4.15)، ويشير هذا الرقم بوضوح إلى أن المحدد الاقتصادي المتمثل في (مستوى الدخل والأجور) يمثل عاملاً حاسمًا في توجيه اختيارات الشباب. ومن جهة أخرى سجلت الدراسة متوسطًا قدره (3.75) لفقرة **إدراك** أهمية القطاع الإنتاجي في بناء ودعم الاقتصاد الوطني، مما يعكس وجود وعي بمحورية هذا القطاع للاقتصاد الوطني إلا أنه يتزامن مع عزوف وضعف في معدلات الإقبال الفعلي عليه. ومن جهة أخرى، جاءت فقرة تفضيل القطاعات الخدمية على الإنتاجية بمتوسط (4.27)، مما يعزز وجود اتجاه عام لدى الشباب نحو القطاعات الخدمية باعتبارها الخيار الأكثر جاذبية واستقرارًا، في ظل تصورات إيجابية عنها مقارنة بالقطاعات الإنتاجية. وتعكس هذه النتائج أن توجهات الشباب الليبي في منطقة الجبل الأخضر نحو القطاعات الوظيفية تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الاستقرار الوظيفي، طبيعة الجهد المبذول، مستوى الدخل، وطبيعة العمل المكتبي مقارنة بالميداني. كما تشير إلى ضعف نسبي في الإقبال على القطاعات الإنتاجية رغم الوعي بأهميتها الاقتصادية، وهو ما يعكس فجوة بين الإدراك الاقتصادي العام والتفضيلات المهنية الفعلية وتأسيسًا على ذلك الاتجاه العام للقطاعات الخدمية اتصبح الخيار الأكثر جاذبية لدى الشباب بناءً على تصورات إيجابية حولها. وتجمل هذه المعطيات حقيقة أن البناء المفاهيمي المهني للشباب يصاغ عبرة شبكة من المحددات المتداخلة يتصدرها الأمان الوظيفي ومقدار الجهد وحجم العائد المادي الذي يوفره في اعتقادهم القطاع الخدمي بعيدًا عن القطاع الإنتاجي الذي يمثل في اعتقادهم جهد كبير ومغامرة مالية قد تبوء في فشل الاستثمار، كما تفصح النتائج عن مفارقة عميقة تتمثل في الفجوة بين الإدراك النظري لأهمية القطاعات الإنتاجية والسلوك الفعلي. كما أكدت النتائج انحياز التوجهات الشبابية بشكل واضح نحو القطاع الخدمي والوظائف المكتبية، في ظل تفضيل عوامل الراحة والاستقرار على حساب طبيعة العمل الإنتاجي وتحدياته.

3.2.7 | المحور الثالث: ينصب اهتمام هذا المحور على قياس مدى الموائمة والتوافق بين مخرجات التعليم (التأهيل الأكاديمي) لخريجي منطقه الجبل الأخضر وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتسعى الدراسة لتشخيص طبيعة الفجوة(المعرفية والمهارية) في ظل التحولات المتسارعة في سوق العمل الليبي.

ويأتي هذا الهدف في سياق التحديات المرتبطة بمواءمة التعليم مع احتياجات السوق، وما ينتج عنها من صعوبات في اندماج الخريجين في سوق العمل، رغم حيازتهم لمؤهلات علمية عليا. ولتحقيق هذا الهدف، تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات سوق العمل، باستخدام الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بهدف تحديد مستوى هذا التوافق وطبيعة الفجوة القائمة.

جدول 11. مدى تتوافق المهارات والتأهيل الأكاديمي للخريجين في منطقه الجبل الاخضر على المتطلبات الفعلية لسوق العمل

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
.1	يتناسب تخصصي ومؤهلي التعليمي مع متطلبات سوق العمل.	2.65	1.246	4
.2	امتلك المهارات اللازمة للعمل في القطاعات الانتاجية.	2.71	1.314	3
.3	يسهم التعليم في اعداد الشباب لسوق العمل بشكل فعال.	2.31	1.174	5
.4	احتاج الى تدريب عملي لزيادة فرصي في الحصول على عمل.	4.36	0.792	1
.5	-توجد فجوة واضحة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل.	4.31	0.839	2

كشفت المعالجة الإحصائية للبيانات عن خلل واضح يميل لصالح عدم التوافق بين المهارات والتأهيل الأكاديمي للخريجين مع متطلبات سوق العمل تتسم بوجود **فجوة واضحة تميل لصالح عدم التوافق** بين الجانبين، حيث جاءت أعلى استجابة لفكرة الحاجة إلى التدريب العملي لزيادة فرص الحصول على عمل بأعلى متوسط حسابي (4.36)، مما يعكس إدراكًا مرتفعًا لدى الشباب بأن التأهيل النظري بمفرده غير كافٍ للاندماج الفعلي في سوق العمل، وأن هناك حاجة لتعزيز الجوانب التطبيقية والمهارية مما يحتم ضرورة تدعيم الجوانب التطبيقية. وتعزيزًا لهذا الاستنتاج جاء الاعتراف بوجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في مرتبة ثانية وبمتوسط (4.31) ويعكس هذا الرقم شعورًا مباشرًا وصريحًا لدى العينة بحالة الانفصال بين ما يدرس في القاعات الدراسية وما يطلب في ميدان سوق العمل وما يحتاجه من مهارات، ويعزز من دلالة الفجوة الهيكلية في منظومة التأهيل والتوظيف. كما بينت النتائج انخفاض مستوى التوافق في الجوانب الإيجابية، حيث حلت فقرة امتلاك المهارات اللازمة للعمل في القطاعات الإنتاجية ومدى تناسب التخصص مع السوق في مراتب متأخرة بمتوسطات (2.71) و(2.65) على التوالي، بينما جاءت فعالية إسهام التعليم في إعداد الشباب لسوق العمل بمتوسط (2.31)، مما يشير ويبرهن على ضعف المردود الحالي للمؤسسات في صياغة وصناعة الكفاءة والإعداد المهني. وتعكس هذه النتائج قناعة راسخة لدى الشباب الليبي في منطقة الجبل الأخضر بتأكيد حجم فجوة بين التعليم وسوق العمل، مع ضعف في تقييم مدى كفاية المهارات المكتسبة أثناء الدراسة الأكاديمية، مقابل ارتفاع الحاجة إلى التدريب العملي كعنصر أساسي لتعزيز فرص التوظيف. وهذا يدل على أن الإشكالية لا تنحصر في نوعية التخصصات فقط، بل تتجاوزها لتشمل طبيعة المحتوى الأكاديمي الذي يفتقر للمهارات التطبيقية الحديثة والتي تعد العامل الأساسي في تعزيز فرص التوظيف والانخراط في سوق العمل. ويمكن القول إن هذا المحور قد تحقق من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بين التأهيل الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، حيث تشير النتائج بوضوح إلى وجود فجوة مهارية ومعرفية تستدعي تطوير وإعادة هيكلة البرامج التعليمية وتعزيز الجوانب التطبيقية لتصبح قادرة على الاستجابة المرنة للتحولات الديمغرافية والاحتياجات المتجددة لسوق العمل في منطقة الجبل الأخضر.

4.2.7 | المحور الرابع: يتمحور حول تقييم آراء الشباب الليبي اتجاه السياسات الحكومية ودورها المؤسسي في دعم التوظيف وتوفير فرص العمل المتكافئة.

يسعى لقياس الدور المؤسسي والتعرف على اتجاهات الشباب الليبي نحو السياسات الحكومية المتعلقة بسوق العمل، وتقييم مدى فاعليتها في دعم التشغيل وتوفير فرص عمل عادلة ومتوازنة بين مختلف فئات الشباب. كما يهدف إلى قياس مستوى

الرضا عن الدور المؤسسي للدولة في تنظيم فرص التوظيف وتحقيق العدالة في توزيع الفرص. وذلك في ظل النقاشات المتزايدة حول فاعلية هذه السياسات في مجابهة البطالة، وفي ظل بيئة تتسم بتحديات اقتصادية وديمغرافية متسارعة. ولتحقيق هذا الهدف تمت المعالجة الاحصائية لاستجابات أفراد المبحوثين بالاعتماد على الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بهدف تحديد مستويات الموافقة العامة وتشخيص رؤية الشباب لفاعلية تلك السياسات.

جدول 12. مدى موافقة الشباب الليبي عن السياسات الحكومية ودورها المؤسسي في دعم التوظيف وتوفير فرص العمل المتكافئة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
.1	تسهم السياسات الحكومية في توفير فرص عمل للشباب والحد من البطالة.	1.98	1.149	2
.2	تقدم مؤسسات الدولة الدعم المالي والاستشاري الكافي لتشجيع الشباب على ريادة الأعمال.	1.84	0.967	4
.3	تقوم مؤسسات الدولة بتوفير حوافز مالية مشجعة للعمل في القطاع الإنتاجي.	2.07	1.189	1
.4	تتوفر فرص متكافئة للشباب في سوق العمل.	1.93	0.991	3

بينت النتائج العامة لهذا المحور عن تدن واضح في مستوى الموافقة على فاعلية السياسات الحكومية الداعمة للتوظيف وتوفير فرص العمل المتكافئة حيث طغى على استجابات العينة إجابات تعكس عدم كفاية الدعم المؤسسي الموجه نحو سوق العمل. ورغم تصدر فقرة توفير الحوافز المالية المشجعة للعمل في القطاع الإنتاجي للمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.07)، إلا أن هذا الرقم يظل منخفضًا نسبيًا في سياقه العام، مما يشير إلى تقييم محدود الإيجابية للجهود الحكومية في تحفيز العمل بالقطاعات الإنتاجية. تلت ذلك فقرة إسهام السياسات الحكومية في الحد من البطالة بمتوسط (1.98)، وتكافؤ الفرص بمتوسط (1.93)، وتعكس هذه القيم المتدنية ضعفًا جليًا في إدراك مبدأ العدالة المهنية وتكافؤ الفرص في التوظيف، وتؤكد وجود شعور بالتفاوت وغياب المساواة بين الشرائح الشبابية المختلفة. وفي أقل ترتيب جاءت فقرة تقديم الدعم المالي والاستشاري لريادة الأعمال بمتوسط (1.84)، مما يدل ويبرهن على قصور وانخفاض مستوى رضا الشباب عن الأدوار الحكومية غير المباشر التي يعول عليها في التمكين الاقتصادي وتحفيز العمل الحر. وتعكس هذه النتائج أن إدراك الشباب الليبي لدور السياسات الحكومية في دعم سوق العمل يتسم بمستوى منخفض من الرضا والثقة، حيث يرون أن السياسات الحالية لا تحقق بالشكل الكافي أهداف توفير فرص العمل أو ضمان تكافؤها، ولا تقدم دعمًا كافيًا لتمكين الشباب اقتصاديًا.

وتلخص هذه المعطيات أن النظرة الشبابية الحالية تتسم بانعدام الثقة اذ يرون أن الدولة عاجزة عن تحقيق أهداف التوظيف أو التمكين الاقتصادي مما يستدعي المراجعة الجذرية لأليات الدعم المهني لتتواكب مع التحولات الديمغرافية وزيادة نسبة الشباب واحتياجات سوق العمل في منطقة الجبل الأخضر بصفة خاصة وليبيا بصفة عامة.

5.2.7 | المحور الخامس: يحلل هذا المحور تأثير البعد المكاني والتباين التنموي بين مناطق الجبل الأخضر على حظوظ الشباب للحصول على فرص العمل كذلك قدرتهم على الانتقال لأدائه.

تهدف دراسة هنا إلى قياس حجم التفاوت بين الحضر والريف في توزيع الفرص الاقتصادية، وما يترتب عليه من اختلاف في مستوى الخدمات والبنية التحتية وفرص العمل، الأمر الذي ينعكس على إدراك الشباب وإمكانية اندماجهم في سوق العمل ومدى قدرة الشباب على الوصول إلى هذه الفرص والالتحاق به. ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة

المتعلقة بالعوامل المكانية والتنموية المؤثرة في فرص العمل، باستخدام الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بهدف تحديد حجم تأثير هذه العوامل على فرص التوظيف والانتقال المهني.

جدول 13. مدى تأثير العوامل المكانية والفوارق التنموية بين المناطق على فرص الحصول على العمل وقدرتهم على الانتقال لأدائه

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
.1	يؤثر مكان اقامتي على فرص حصولي على العمل.	3.57	1.203	4
.2	تتركز فرص العمل في المدن الكبرى أكثر من المناطق الاخرى.	4.29	0.903	1
.3	أجد صعوبة في الانتقال من مكان إقامتي للعمل في المناطق البعيدة بسبب ضعف المواصلات وأزمة السكن.	3.85	1.162	3
.4	تلعب الفوارق التنموية بين المناطق دورا في توزيع فرص العمل.	3.95	1.005	2

تشير نتائج المعالجة الإحصائية إلى أن المتغيرات الجغرافية من العوامل المكانية والفوارق التنموية بين المناطق تمثل محددات حاسمة ومؤثرة بدرجة واضحة في تشكيل فرص الحصول على العمل وقدرة الشباب على الالتحاق به في منطقة الجبل الأخضر، حيث أبدى المبحوثين إدراكًا عاليًا لوجود حجم وتفاوت مكاني وتنموي ينعكس مباشرة على توزيع فرص العمل. وتصدرت فقرة تركّز فرص العمل في المدن الكبرى أكثر من المناطق الأخرى بأعلى متوسط حسابي (4.29)، مما يعكس ويؤكد اتفاقًا مرتفعًا بين أفراد العينة على أن التمركز الجغرافي للفرص الاقتصادية يميل لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والضواحي، وهو ما يؤكد وجود عدم توازن في توزيع الفرص بين المدن والمناطق الأخرى. وفي المرتبة الثانية والثالثة برز التأثير الكبير لدور الفوارق التنموية بين المناطق في توزيع فرص العمل بمتوسط (3.95)، مقترنًا بصعوبة الانتقال إلى أماكن العمل البعيدة بسبب ضعف المواصلات وأزمة السكن بمتوسط (3.85)، مما يشير ويبرهن إلى أن عوامل البنية التحتية والخدمات اللوجستية تمثلان حاجزًا مكانيًا وعائقًا أمام حركة الشباب المهنية وقدرتهم على الوصول إلى فرص العمل خارج مناطق إقامتهم وفي نفس الوقت يحد من وجهتهم لأماكن العمل النائية. ورغم حلول فقرة تأثير مكان الإقامة على فرص الحصول على العمل في المرتبة الأخيرة نسبيًا بمتوسط (3.57)، إلا أنها لا تزال تعبر عن مستوى اتفاق متوسط، يشير ويدل على وجود الوعي لدى الشباب بأهمية الموقع الجغرافي الذي يلعب دورًا في تحديد فرص التوظيف، وإن كان بدرجة أقل مقارنة بالعوامل التنموية الأخرى. وتوضح هذه النتائج إدراك الشباب الليبي في منطقة الجبل الأخضر يتجه ويؤكد على أن العوامل الجغرافية المكانية والفوارق التنموية تمثل محددًا أساسيًا في لفرص التوظيف والحصول على العمل، حيث تتجمع الفرص في المناطق الحضرية، في حين تعاني المناطق الأخرى من ضعف في الوصول إليها نتيجة محدودية البنية التحتية وصعوبات الانتقال. ويمكننا القول إن هذا الهدف قد تحقق من خلال الكشف عن حجم تأثير العوامل المكانية والتنموية على فرص العمل، حيث تؤكد النتائج أن التفاوت الجغرافي يمثل أحد المحددات الرئيسة في تشكيل فرص التوظيف وقدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل ضمن السياق التنموي لمنطقة الجبل الأخضر.

8 | المناقشة

تكشف نتائج الدراسة الحالية أن مشكلة فرص العمل لدى الشباب في منطقة الجبل الأخضر لا يمكن اختزالها في ارتفاع البطالة أو محدودية عدد الوظائف المتاحة، وإنما هي مشكلة مركبة تتداخل فيها بنية سوق العمل مع التغيرات الديموغرافية، والتأهيل والمهارات، والتفضيلات المهنية، والسياسات الحكومية، والعوامل المكانية. وتؤكد هذه النتيجة أن فهم المشاركة

الاقتصادية للشباب يتطلب الانتقال من السؤال التقليدي المتعلق بعدد الوظائف إلى البحث في نوعية الفرص، وإمكانية الوصول إليها، ومدى توافقها مع مؤهلات الشباب وتوقعاتهم .ويكتسب هذا الاستنتاج أهمية خاصة بالنظر إلى أن 45.4% من أفراد العينة أفادوا بأنهم عاطلون عن العمل، مقابل 32.9% يعملون و21.7% لديهم عمل غير مستقر، في حين لا تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الإنتاجي 4.8% مقابل 44.0% في القطاع الخدمي .وهذه الصورة تتفق بصورة عامة مع ما توصلت إليه دراسة Betcherman and Khan (2018) من أن النمو في أعداد الشباب يمكن أن يمثل فرصة ديموغرافية حقيقية فقط عندما يقابله توسع في الوظائف المنتجة وسياسات قادرة على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وإلا تحولت الزيادة في السكان في سن العمل إلى ضغط على سوق العمل. كما تتفق مع Sumberg et al. (2021) الذين انتقدوا النظر إلى المشكلة باعتبارها أزمة مهارات فقط، وأكدوا أن جوهرها في كثير من الاقتصادات يتمثل في نقص الوظائف الجيدة والقادرة على استيعاب الشباب. ومن ثم فإن ارتفاع البطالة والعمل غير المستقر في الدراسة الحالية يمكن تفسيره باعتباره انعكاساً لاختلال هيكلي في قدرة السوق المحلية على تحويل الزيادة في قوة العمل إلى مشاركة اقتصادية مستقرة ومنتجة، وليس مجرد قصور فردي لدى الشباب.

أولاً: مناقشة مستوى إدراك الشباب الليبي لفرص سوق العمل

أظهرت نتائج المحور الأول أن إدراك الشباب لطبيعة فرص سوق العمل يميل بوضوح إلى الجانب السلبي؛ فقد حصلت العبارة التي تشير إلى اعتماد الحصول على العمل على المعارف والعلاقات أكثر من الكفاءة على أعلى متوسط حسابي بلغ 4.37، تلتها العبارة المتعلقة بتأثير العمالة الأجنبية سلباً في فرص تشغيل الشباب بمتوسط 4.28، ثم صعوبة الوصول إلى فرص العمل أو عدم وضوحها بمتوسط 4.07، وضعف قدرة السوق على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب بمتوسط 4.04، في حين جاء الاعتقاد بأن فرص العمل متنوعة ومتاحة للشباب في المرتبة الأخيرة بمتوسط منخفض بلغ 1.96 .وهذا يعني أن الشباب لا ينظرون إلى سوق العمل باعتباره سوقاً مفتوحاً تتحدد فيه فرص التوظيف أساساً بالكفاءة والمؤهل، وإنما يدركونه باعتباره سوقاً تحكمه بدرجة كبيرة عوامل غير رسمية وهيكلية، الأمر الذي يفسر انخفاض الإحساس بوفرة الفرص رغم ارتفاع حاجة الشباب إليها.

وتتفق هذه النتيجة مع Ntale et al. (2025) الذين أكدوا أن قابلية الشباب للتوظيف لا تعتمد على المهارات الأكاديمية وحدها، وإنما تتأثر أيضاً برأس المال الاجتماعي والشبكات والعلاقات والإرشاد والروابط بسوق العمل. غير أن الدراسة الحالية تضيف بعداً نقدياً مهماً؛ فبينما يمكن النظر إلى العلاقات الاجتماعية في بعض السياقات باعتبارها وسيلة للوصول إلى المعلومات والفرص، فإن ارتفاع متوسط العبارة المتعلقة بتقدم المعارف والعلاقات على الكفاءة يشير، في السياق المدروس، إلى إدراك وجود خلل في عدالة الوصول إلى الوظائف، وليس فقط إلى أهمية الشبكات الاجتماعية. كما تتقاطع النتيجة مع Selwaness and Roushdy (2019)، اللذين أوضحا أن الانتقال إلى العمل لا يرتبط بمجرد الحصول على وظيفة، وإنما بجودة الوظيفة واستقرارها وإمكانية استمرار المسار المهني. ومن هنا يمكن القول إن الإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة جاءت واضحة :مستوى إدراك الشباب لفرص المشاركة الاقتصادية منخفض من حيث وفرة الفرص وسهولة الوصول إليها، بينما يرتفع إدراكهم للتحديات والعوائق التي تحيط بها.

كما أن ارتفاع إدراك تأثير العمالة الأجنبية في فرص تشغيل الشباب ينبغي ألا يفسر بصورة منفردة باعتبار العمالة الوافدة سبباً مباشراً للبطالة، وإنما باعتباره إدراكاً شبابياً للمنافسة على فرص العمل في سوق محدود الاستيعاب .وهذا التفسير يتسق مع منظور Sumberg et al. (2020) الذي يربط أزمة تشغيل الشباب ببنية سوق العمل وقدرته على توفير وظائف رسمية ومنتجة، وليس بعدد الباحثين عن العمل فقط. وعليه، فإن النتيجة الحالية تشير إلى أن معالجة البطالة في منطقة الجبل الأخضر

تحتاج إلى سياسات تزيد من حجم الوظائف المنتجة وتحسن شفافية الوصول إليها، بدلاً من الاقتصار على سياسات معالجة البطالة بعد وقوعها.

ثانياً: مناقشة توجهات الشباب وتفضيل القطاعات الوظيفية

أظهرت النتائج اتجاهاً قوياً لدى الشباب نحو القطاعات الخدمية والوظائف المكتبية، حيث بلغ متوسط تفضيل القطاعات الخدمية 4.27، في حين ارتبط هذا التوجه بتصورات تتعلق بالاستقرار الوظيفي وطبيعة الجهد المبذول ومستوى العائد المالي. وفي المقابل، أظهرت النتائج وجود موقف أقل إيجابية تجاه القطاعات الإنتاجية؛ إذ بلغ متوسط الاعتقاد بأن ضعف العائد المادي في هذه القطاعات لا يشجع الشباب على العمل بها 4.15، كما بلغ متوسط الاعتقاد بأن العمل فيها شاق ولا يلبي الطموحات المهنية 4.14، بينما بلغ إدراك أهمية القطاع الإنتاجي في بناء الاقتصاد الوطني 3.75 .

وتكشف هذه النتائج عن مفارقة مهمة؛ فالشباب يدركون أهمية القطاع الإنتاجي اقتصادياً، لكنهم لا يفضلون العمل فيه مهنياً . وهذه المفارقة لا ينبغي تفسيرها باعتبارها عزوفاً عن العمل أو ضعفاً في الرغبة في المشاركة الاقتصادية، بل تبدو أقرب إلى استجابة عقلانية لتصورات الشباب حول الأجر والاستقرار وظروف العمل. وتتفق هذه النتيجة مع Allmang et al. (2021)، التي أظهرت ارتفاع طموح الشباب نحو الوظائف الرسمية التي توفر الاستقرار والمكانة الاجتماعية، كما تتفق مع Carmichael et al. (2022) الذين أكدوا أن وجود وظيفة لا يعني بالضرورة تحقيق الرفاه، وأن الأجر وبيئة العمل والجهة المشغلة والاستقرار عوامل تؤثر في قيمة الوظيفة بالنسبة للشباب.

ومن ناحية أخرى، تكشف النتيجة عن مشكلة هيكلية تتجاوز تفضيلات الأفراد؛ فضعف الإقبال على القطاع الإنتاجي قد يكون نتيجة لضعف جاذبيته الاقتصادية والمهنية في نظر الشباب. وهذا يتفق مع Sumberg et al. (2020) في أن سياسات تشغيل الشباب التي تتجاهل طبيعة الوظائف وجودتها لا تستطيع معالجة الأزمة بصورة مستدامة. وبذلك تجيب الدراسة عن التساؤلين الأول والثاني المتعلقين بتوجهات الشباب وأسباب تفضيلهم للقطاعات الخدمية؛ إذ يتضح أن الأمان والاستقرار، وانخفاض الجهد البدني، وطبيعة العمل المكتبي، والعائد المتوقع تمثل عوامل أساسية في تشكيل الاختيار المهني. كما أن ارتفاع نسبة العاملين فعلياً في القطاع الخدمي إلى 44.0% مقابل 4.8% فقط في القطاع الإنتاجي يدعم أن الأمر لا يتعلق بتفضيل نظري فقط، بل ينعكس أيضاً على نمط المشاركة الاقتصادية الفعلية في المنطقة .

ثالثاً: مناقشة مدى ملاءمة التأهيل والمهارات لمتطلبات سوق العمل

أظهرت النتائج وجود فجوة واضحة بين التأهيل الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل؛ فقد حصلت الحاجة إلى التدريب العملي لزيادة فرص الحصول على العمل على أعلى متوسط بلغ 4.36، كما بلغ متوسط الإقرار بوجود فجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل 4.31، في حين انخفضت درجة الموافقة على توافق التخصص والمؤهل مع متطلبات السوق إلى 2.65، وعلى امتلاك المهارات اللازمة للعمل في القطاعات الإنتاجية إلى 2.71، وعلى إسهام التعليم في إعداد الشباب لسوق العمل بصورة فعالة إلى 2.31 .

وتعد هذه النتيجة من أكثر النتائج دلالة في الدراسة، لأنها تشير إلى أن المشكلة لا تكمن في غياب التعليم بقدر ما تكمن في ضعف تحويل التعليم إلى مهارات قابلة للاستخدام في سوق العمل .وتتفق هذه النتيجة بوضوح مع دراسة Li et al. (2018) التي أثبتت وجود أشكال متعددة من عدم التوافق بين تخصصات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، كما تتفق مع Nilsson (2019) الذي خلص إلى أن ارتفاع مستوى التعليم لا يؤدي بالضرورة إلى انتقال أسرع إلى الوظيفة، إذا لم يكن التعليم

متوافقاً مع متطلبات السوق. كذلك تتفق مع Berhe (2021) الذي أكد أهمية التعليم والخبرة والمهارات والمعلومات في تحسين احتمالات الخروج من البطالة.

إلا أن الدراسة الحالية تكشف جانباً أكثر تحديداً؛ فالشباب لا يطالبون فقط بزيادة مستوى التعليم، بل يعبرون صراحة عن الحاجة إلى التدريب العملي .وهذا يوجه النقد إلى المقاربة التي تفترض أن التوسع في التعليم الجامعي يمثل حلاً تلقائياً لمشكلة البطالة. فالمشكلة، وفقاً للنتائج، تتمثل في الفجوة بين المعرفة النظرية والخبرة التطبيقية، وبين ما تنتجه المؤسسات التعليمية وما يطلبه أصحاب العمل. وتتفق هذه النتيجة كذلك مع Tsambou et al. (2024) الذين وجدوا أن برامج التدريب المهني يمكن أن تحسن جودة وظائف الشباب عندما تكون مرتبطة فعلياً بآليات الانتقال إلى سوق العمل، ومع Ntale et al. (2025) الذين أكدوا أن قابلية التوظيف تتطلب إلى جانب المناهج المناسبة رأس مال اجتماعي وروابط عملية مع سوق العمل. وبذلك تجيب الدراسة عن التساؤل الثالث وتحقق هدفها المتعلق بتحديد طبيعة الفجوة؛ إذ إن الفجوة ليست أكاديمية فقط، وإنما مهارية وتطبيقية ومؤسسية أيضاً.

رابعاً: مناقشة دور السياسات الحكومية والمؤسسات الداعمة

أظهرت نتائج المحور الرابع انخفاضاً واضحاً في تقييم الشباب لفاعلية السياسات الحكومية والمؤسسات العامة في دعم التوظيف؛ فقد بلغ متوسط الإقرار بمساهمة السياسات الحكومية في توفير فرص العمل والحد من البطالة 1.98، بينما بلغ تقييم توفير فرص متكافئة للشباب 1.93، وتوفير الحوافز المالية للعمل في القطاع الإنتاجي 2.07، في حين حصل الدعم المالي والاستشاري لتشجيع ريادة الأعمال على أدنى متوسط بلغ 1.84. وتوضح هذه النتائج أن الشباب لا يرون أن المؤسسات العامة تقدم مستوى كافياً من الدعم الذي يمكن أن يحول طاقاتهم البشرية إلى مشاركة اقتصادية فعلية .

وتتفق هذه النتيجة مع Ahmed and Ahmed (2021)، اللذين وجدا أن ضعف السياسات الحكومية وصعوبة الوصول إلى التمويل والمعلومات والأسواق والتدريب تمثل عوائق رئيسة أمام ريادة الأعمال الشبابية، كما تتفق مع Diraditsile (2022) الذي أظهر أن ضعف القدرة التنفيذية للمؤسسات وتجزؤ برامج تمكين الشباب يحدان من قدرتها على خفض البطالة بصورة مستدامة. كذلك تتوافق مع Jumpah et al. (2022) الذين خلصوا إلى أن زيادة عدد برامج تشغيل الشباب لا تعني بالضرورة تحسن نتائج التشغيل إذا كانت البرامج لا تعالج جذور المشكلة أو تعاني من ضعف التنسيق والتنفيذ.

ومن هنا يمكن تفسير انخفاض تقييم الشباب للسياسات الحكومية بأنه نتيجة للفجوة بين وجود السياسات على المستوى الرسمي وبين وصول آثارها بصورة ملموسة إلى الشباب .وهذا استنتاج مهم؛ إذ لا يبدو أن الشباب يرفضون دور الدولة، بل على العكس، تكشف النتائج عن حاجة واضحة إلى تدخل مؤسسي أكثر فاعلية، وخاصة في التمويل والتدريب والحوافز وفرص العمل المتكافئة. وبالتالي فإن الدراسة تجيب عن التساؤل الرابع بأن الدور الحالي للسياسات والمؤسسات، وفق إدراك أفراد العينة، أقل من المستوى الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين المشاركة الاقتصادية للشباب.

خامساً: مناقشة أثر العوامل المكانية والفوارق التنموية

أكدت نتائج الدراسة أن المكان يمثل أحد المحددات الأساسية لفرص العمل؛ فقد بلغ متوسط الاعتقاد بأن فرص العمل تتركز في المدن الكبرى 4.29، وهو أعلى متوسط في المحور المكاني، بينما بلغ متوسط تأثير الفوارق التنموية بين المناطق في توزيع فرص العمل 3.95، وبلغت صعوبة الانتقال إلى مناطق بعيدة للعمل بسبب ضعف المواصلات وأزمة السكن 3.85، في حين بلغ تأثير مكان الإقامة في فرص الحصول على العمل 3.57 .

وتتفق هذه النتائج بصورة مباشرة مع Bradley et al. (2020)، الذين أثبتوا وجود تباينات وتجمعات مكانية في بطالة الشباب، وأكدوا أهمية السياسات الإقليمية في معالجة المشكلة، كما تتفق مع Nga Ndjobo (2023)الذي أظهر أن ضعف البنية التحتية للنقل يمثل عائقاً أمام الوصول إلى فرص العمل، خاصة في المناطق الريفية. وتدعم النتيجة كذلك فكرة أن وجود الوظيفة في مكان ما لا يعني أن الفرصة متاحة فعلياً لجميع الشباب؛ فتكلفة التنقل والسكن وضعف المواصلات يمكن أن تحول دون الاستفادة منها.

غير أن الدراسة الحالية تضيف بعداً مهماً إلى هذا الطرح، إذ تربط التفاوت المكاني ليس فقط بوجود الوظائف، وإنما بإدراك الشباب لإمكانية الوصول إليها .فغالبية أفراد العينة يقيمون في المدينة بنسبة 68.8%، مقابل 21.0% في الضواحي و10.1% في المناطق الريفية، ومع ذلك ظل إدراك التركز المكاني للفرص مرتفعاً .وهذا يشير إلى أن التفاوت المكاني يبدو عميقاً بما يكفي ليكون واضحاً حتى لدى الشباب المقيمين في المناطق الحضرية. وعليه، تجيب الدراسة عن التساؤل الخامس بأن مكان الإقامة والتفاوت التنموي وتوزيع الخدمات وفرص العمل والنقل والسكن تمثل عوامل مؤثرة في إمكانية الوصول إلى سوق العمل، وليست مجرد خصائص جغرافية محايدة.

خلاصة المناقشة

بصورة عامة، تكشف المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة عن درجة مرتفعة من التوافق في تفسير أزمة تشغيل الشباب باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد. فقد توافقت النتائج مع Betcherman and Khan (2018)و Sumberg et al. (2021)في أن النمو الديموغرافي لا يتحول تلقائياً إلى عائد اقتصادي ما لم تتوافر وظائف منتجة؛ ومع Li et al. (2018)و Nilsson (2019)و Berhe (2021)في أن التعليم وحده لا يكفي ما لم يتوافق مع احتياجات سوق العمل؛ ومع Sumberg et al. (2020)و Allmang et al. (2021)و Carmichael et al. (2022)في أهمية جودة الوظيفة والاستقرار والعائد في تشكيل التفضيلات المهنية؛ ومع Ahmed and Ahmed (2021)و Diraditsile (2022) و Jumpah et al. (2022)في أهمية فاعلية المؤسسات والسياسات؛ ومع Bradley et al. (2020)و Nga Ndjobo (2023)في الدور الحاسم للعامل المكاني والبنية التحتية.

أما الاختلاف الأبرز في الدراسة الحالية فيتمثل في أنها لا تنظر إلى هذه العوامل بصورة منفردة، وإنما تكشف تفاعلها داخل السياق المحلي لمنطقة الجبل الأخضر .فضعف فرص العمل يتزامن مع اعتماد مدرك على العلاقات والمعارف، ومنافسة متصورة من العمالة الأجنبية، وتفضيل واضح للقطاع الخدمي والمكتبي، وضعف التوافق بين التعليم وسوق العمل، والحاجة إلى التدريب العملي، وتقييم منخفض للدعم الحكومي، فضلاً عن التفاوت المكاني في توزيع الفرص. ولذلك فإن النتيجة الأكثر أهمية التي تقدمها الدراسة هي أن أزمة الشباب في سوق العمل ليست أزمة بطالة فقط، ولا أزمة مهارات فقط، ولا أزمة وظائف فقط؛ وإنما هي أزمة توافق بين الشباب ومؤهلاتهم وتفضيلاتهم من جهة، وبين هيكل الاقتصاد والسياسات والمؤسسات والتوزيع المكاني للفرص من جهة أخرى.

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الرئيس وحققت أهدافها الخمسة، إذ أظهرت أن إدراك الشباب لفرص المشاركة الاقتصادية يتسم بارتفاع إدراك العوائق وانخفاض إدراك وفرة الفرص، وأن تفضيلاتهم تميل إلى القطاعات الخدمية والمكتبية بسبب الاستقرار والعائد وطبيعة العمل، وأن هناك فجوة واضحة بين التعليم ومتطلبات السوق، وأن تقييم السياسات الحكومية جاء منخفضاً، وأن التفاوت المكاني يمثل قيداً حقيقياً على الوصول إلى فرص العمل. وتؤكد هذه النتائج أن معالجة المشكلة تتطلب سياسة تشغيل متكاملة تربط بين التعليم والتدريب، وتنويع الاقتصاد والوظائف الإنتاجية، وتحسين جودة الوظائف، وتعزيز عدالة الوصول إلى العمل، وتوجيه الاستثمار والفرص مكانياً، بدلاً من الاعتماد على التوظيف الحكومي أو التوسع الكمي في التعليم باعتبارهما الحلين الرئيسيين للبطالة.

9 | الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن إدراك الشباب الليبي في منطقة الجبل الأخضر لفرص المشاركة الاقتصادية يتسم بارتفاع الشعور بوجود تحديات أكثر من الشعور بتوافر الفرص، نتيجة ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب، وغموض بعض الفرص وتأثر الوصول إليها بالعلاقات والمعارف. كما أظهرت النتائج ميلاً واضحاً نحو القطاعات الخدمية والمكتبية، في مقابل محدودية المشاركة في القطاعات الإنتاجية، بالتزامن مع وجود فجوة بين التأهيل الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل وارتفاع الحاجة إلى التدريب العملي. كذلك برز ضعف تقييم الشباب لفاعلية السياسات والدعم المؤسسي، إلى جانب التأثير الواضح للعوامل المكانية وتركيز فرص العمل في المدن. وتؤكد هذه النتائج أن معالجة مشكلة تشغيل الشباب تتطلب مقاربة متكاملة تتجاوز توفير الوظائف إلى تحسين جودة الفرص، ومواءمة التعليم مع السوق، وتعزيز الدعم المؤسسي، وتقليل التفاوتات المكانية .

أولاً: الاستنتاجات

1. يتجه إدراك الشباب إلى أن سوق العمل الليبي يعاني من محدودية استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل .
2. لا يدرك الشباب فرص العمل باعتبارها متنوعة ومتاحة بصورة كافية، بل يرون صعوبة في وضوحها والوصول إليها .
3. تمثل المعارف والعلاقات الاجتماعية عاملاً مؤثراً في الحصول على الوظيفة من وجهة نظر أفراد العينة .
4. ينظر الشباب إلى العمالة الأجنبية بوصفها أحد العوامل المؤثرة سلباً في فرص تشغيلهم .
5. يوجد ميل واضح لدى الشباب نحو القطاعات الخدمية والوظائف المكتبية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية؛ إذ بلغ متوسط تفضيل العمل في القطاعات الخدمية 4.27 .
6. يرتبط تفضيل القطاعات الخدمية باعتبارات الاستقرار والعائد وطبيعة العمل والجهد المطلوب، وليس بمجرد رفض العمل الإنتاجي .
7. تكشف النتائج عن فجوة بين التأهيل الأكاديمي والمهارات المكتسبة من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى .
8. يمثل التدريب العملي حاجة أساسية لدى الشباب لتعزيز فرص الاندماج في سوق العمل .
9. يقيّم الشباب دور السياسات الحكومية والمؤسسات العامة في دعم التشغيل وريادة الأعمال تقييماً منخفضاً؛ فقد تراوحت المتوسطات بين 1.84 و2.07 .
10. يظل الدعم المالي والاستشاري الموجه للشباب ولريادة الأعمال دون المستوى الذي يتطلع إليه أفراد العينة .
11. تمثل العوامل المكانية والتفاوتات التنموية عائقاً واضحاً أمام الوصول إلى فرص العمل، خاصة مع تركزها في المدن الكبرى .
12. تؤكد الدراسة أن مشكلة تشغيل الشباب ظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والتعليمية والمؤسسية والمكانية والديموغرافية، ولا يمكن معالجتها من خلال التدريب أو زيادة الوظائف وحدهما .

ثانياً: التوصيات

1. وضع استراتيجية وطنية متكاملة لتشغيل الشباب تستجيب للتحولات الديموغرافية .
2. ربط مخرجات التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل الفعلية .
3. التوسع في برامج التدريب العملي والمهني والتطبيقي المرتبط بأصحاب العمل .

4. تطوير المناهج والتخصصات بما يتلاءم مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية .
5. تعزيز فرص الشباب في القطاعات الإنتاجية من خلال تحسين الأجور وبيئة العمل والحوافز .
6. توفير برامج تمويل واستشارات فعالة لدعم مشروعات الشباب وريادة الأعمال .
7. إنشاء منصات شفافة وموحدة للإعلان عن الوظائف وتقليل الاعتماد على العلاقات الشخصية في التوظيف .
8. تطوير سياسات أكثر فاعلية لتنظيم العمالة الأجنبية بما يحقق التوازن مع احتياجات سوق العمل المحلي .
9. توجيه الاستثمارات والمشروعات نحو المناطق التي تعاني من ضعف فرص العمل .
10. تحسين شبكات النقل والمواصلات والسكن بما يسهل انتقال الشباب إلى مناطق العمل .
11. إشراك الشباب في تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج التشغيل .
12. إنشاء نظام دوري لرصد احتياجات سوق العمل والتنبؤ بالطلب المستقبلي على التخصصات والمهارات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1 .احمد، علي، (2025) العوامل المؤثرة في اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل الحر في المجتمع الليبي (وتصور مقترح لمهنة الخدمة الاجتماعية للتعامل معها)، مجلة الاكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، يوليو.

2 .الهمالي، محمد (2025) تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا: دراسة تحليلية جغرافية، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد 19.

3 . بو شناف، محمد (2022) التحول الديموغرافي للسكان ونمو القوى العاملة في ليبيا، مجلة دراسات الاقتصاد، اصدار خاص بالمؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي (رهانات الحاضر افاق المستقبل)، جامعة مصراتة، 29يناير.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ahmed, H. M. S., & Ahmed, Y. A. (2021). Constraints of youth entrepreneurs in Ethiopia. *Journal of Global Entrepreneurship Research, 11*, 337–346. https://doi.org/10.1007/s40497-021-00292-z

Allmang, S., Rozhenkova, V., Khakshi, J. W., Raza, W., & Heymann, J. (2021). Factors associated with educational and career aspirations of young women and girls in Sierra Leone. *Development in Practice, 31*(8), 1051–1062. https://doi.org/10.1080/09614524.2021.1937534

Betcherman, G., & Khan, T. (2018). Jobs for Africa's expanding youth cohort: A stocktaking of employment prospects and policy interventions. *IZA Journal of Development and Migration, 8*, Article 13. https://doi.org/10.1186/s40176-018-0121-y

Bradley, S., Migali, G., & Navarro Paniagua, M. (2020). Spatial variations and clustering in the rates of youth unemployment and NEET: A comparative analysis of Italy, Spain, and the UK. *Journal of Regional Science, 60*(5), 1074–1107. https://doi.org/10.1111/jors.12501

Carmichael, F., Darko, C. K., & Vasilakos, N. (2022). Well-being and employment of young people in Ethiopia, India, Peru and Vietnam: Is work enough? *Development Policy Review, 40*, e12565. https://doi.org/10.1111/dpr.12565

Diraditsile, K. (2022). The nexus between youth empowerment programmes and youth unemployment reduction in Africa: Evidence from Botswana. *Development Southern Africa, 39*(6), 935–946. https://doi.org/10.1080/0376835X.2021.1977111

Jumpah, E. T., Owusu-Arthur, J., & Ampadu-Ameyaw, R. (2022). More youth employment programmes, less youth in work: A relook of youth employment initiatives in Ghana. *Cogent Social Sciences, 8*(1), 2066053. https://doi.org/10.1080/23311886.2022.2066053

Koloma, Y. (2021). Financial inclusion and entrepreneurship willingness of youth: Evidence from Mali. *African Development Review, 33*, 263–275. https://doi.org/10.1111/1467-8268.12539

Li, I. W., Harris, M., & Sloane, P. J. (2018). Vertical, horizontal and residual skills mismatch in the Australian graduate labour market. *Economic Record, 94*, 301–315. https://doi.org/10.1111/1475-4932.12413

Metu, A. G., Ajudua, E. I., Eboh, I. A., Ukeje, C., & Madichie, C. (2020). Ending youth unemployment in sub-Saharan Africa: Does ICT development have any role? *African Development Review, 32*(S1), S20–S31. https://doi.org/10.1111/1467-8268.12479

Mwakalila, E. (2023). Income inequality: A recipe for youth unemployment in Africa. *Discover Sustainability, 3*, Article 15. https://doi.org/10.1007/s43546-022-00394-0

Nga Ndjobo, P. M. (2023). Access to paved roads, gender, and youth unemployment in rural areas: Evidence from sub-Saharan Africa. *African Development Review, 35*(2), 165–180. https://doi.org/10.1111/1467-8268.12701

Nilsson, B. (2019). The school-to-work transition in developing countries. *The Journal of Development Studies, 55*(5), 745–764. https://doi.org/10.1080/00220388.2018.1475649

Ntale, P. D., Ssempebwa, J., Nalubega, V., & Mugabe, R. (2025). The mediating role of social capital in the relationship between curriculum design and youth employability among school dropouts in Uganda. *Discover Global Society, 3*, Article 149. https://doi.org/10.1007/s44282-025-00297-z

Sanderson, E. (2020). Youth transitions to employment: Longitudinal evidence from marginalised young people in England. *Journal of Youth Studies, 23*(10), 1310–1329. https://doi.org/10.1080/13676261.2019.1671581

Struffolino, E., & Borgna, C. (2021). Who is really 'left behind'? Half a century of gender differences in the school-to-work transitions of low-educated youth. *Journal of Youth Studies, 24*(2), 162–185. https://doi.org/10.1080/13676261.2020.1713308

Sumberg, J., Flynn, J., Mader, P., Mwaura, G., Oosterom, M., Sam-Kpakra, R., & Shittu, A. I. (2020). Formal-sector employment and Africa's youth employment crisis: Irrelevance or

policy priority? *Development Policy Review*, *38*(4), 428–440. https://doi.org/10.1111/dpr.12436

Sumberg, J., Fox, L., Flynn, J., Mader, P., & Oosterom, M. (2021). Africa's "youth employment" crisis is actually a "missing jobs" crisis. *Development Policy Review, 39*, 621–643. https://doi.org/10.1111/dpr.12528

Tsambou, A. D., Diallo, T. M., Kamga, B. F., & Asongu, S. A. (2024). Impact of employment support programs on the quality of youth employment: Evidence from Senegal's internship program. *Sustainable Development, 32*(5), 4606–4632. https://doi.org/10.1002/sd.2913

4. سالم، عبد الفتاح ابوبكر(2024)، التغير الديموغرافي واثاره الاقتصادية على الاقتصاد الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، القره بولي، جامعة المرقب، العدد العاشر، أكتوبر.

5 .عبد السلام، سعاد (2022) محددات البطالة في ليبيا: دراسة قياسية، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، اصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي (رهانات الحاضر وافاق المستقبل) ، جامعة مصراتة،29يناير.

6 . فرج، عائشة (2022)، الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على بطالة الشباب في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية بمدينة الخمس، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال مجلد 20، العدد 20، 2022م

7 . محمد، فوزية (2023) اثر أداء المؤشرات الاقتصادية على البطالة في ليبيا ، مجلة دراسات في المال والاعمال ، العدد السادس عشر، ديسمبر